

Distr.: General
15 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
فريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص
المفتوح باب العضوية المعني بتمويل الغابات
الاجتماع الثاني
فيينا، ١٤-١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
مهام فريق الخبراء

مذكرة شفوية مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة

تقدم البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وتشرف بأن ترفق طي هذا الموجز الذي أعده الرئيس المشارك لاجتماع المبادرة المعنية بتمويل الغابات التي تقودها المنظمات للشراكة التعاونية في مجال الغابات دعماً لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات المعقود في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في روما، إيطاليا (انظر المرفق).

ونظراً لأهمية هذا الموجز وعلاقته الوثيقة بعمل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (المنتدى)، فإن البعثة الدائمة لإكوادور ستكون ممتنة لو عُممت هذه الوثيقة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية المعني بتمويل الغابات (فريق الخبراء) (١٤-١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، فيينا، النمسا) والدورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (٩-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، اسطنبول، تركيا).

وتغتنم البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة هذه الفرصة لتجدد للأمين العام للأمم المتحدة فائق احترامها.

* E/CN.18/AEG/2013/1



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

الشراكة التعاونية في مجال الغابات

٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

صاحب السعادة

يتشرف رئيس مكتب الدورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ورئيس الشراكة التعاونية في مجال الغابات (الشراكة)، بوصفهما الرئيسان المشاركان لاجتماع المبادرة المعنية بتمويل الغابات التي تقودها المنظمات للشراكة التعاونية في مجال الغابات دعماً لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، بأن يحيل الموجز الذي أعده الرئيسان المشاركان لاجتماع المبادرة. وقد عقدت المبادرة في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في روما، إيطاليا، بمشاركة نحو ١٥٠ ممثلاً من الحكومات، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني والخبراء.

وعلى ضوء أهمية الموجز الذي أعده الرئيسان المشاركان لاجتماع المبادرة وصلته الوثيقة بعمل الدورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، فإننا سنكون ممتنين لو صدرت هذه الرسالة والموجز الذي أعده الرئيسان المشاركان (انظر المرفق) بوصفها وثيقة من وثائق الاجتماع الثاني لفريق الخبراء والدورة العاشرة للمنتدى.

وأرجو أن تتقبلوا فائق احترامنا.

(توقيع) إدواردو روخاس - بريالس

رئيس الشراكة التعاونية في مجال الغابات

(توقيع) ماريو روالس كارانزا

الرئيس المشارك للمبادرة ورئيس مكتب

الدورة العاشرة للمنتدى

الملحق

الموجز الذي أعده الرئيسان المشاركان لاجتماع المبادرة المعنية بتمويل الغابات التي تقودها المنظمات للشراكة التعاونية في مجال الغابات، المعقود في روما في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

أولا - مقدمة

- ١ - يقدم الموجز الذي أعده الرئيسان المشاركان لاجتماع المبادرة ضمن قسمين. فيتضمن القسم الأول موجز الإجراءات والتوصيات والمقترحات بشأن تمويل الغابات، والمستخلصة من الجلسة العامة لاجتماع المبادرة ومناقشات الأفرقة العاملة. ويتضمن القسم الثاني موجزاً للمناقشات التي جرت في الجلسة العامة والأفرقة العاملة.
- ٢ - ويعرب الرئيسان المشاركان عن ارتياحهما البالغ لعمق وشمول المناقشات التي دارت أثناء اجتماع المبادرة التي تقودها المنظمات، بما في ذلك الدراسة التي أجراها الفريق الاستشاري المعني بالتمويل عام ٢٠١٢ عن تمويل الغابات. والأهم من ذلك أن الرئيسين المشاركين أعربا عن تأثرهما البالغ بالجو الإيجابي والبناء الذي ساد اجتماع المبادرة. وقد ساعد هذا الجو الودي على تمهيد الطريق لإجراء تبادل مفتوح وصريح وصادق للآراء بين المشاركين، وكان عاملاً رئيسياً سمح للمشاركين بأن يركزوا على إيجاد حلول للمشاكل.
- ٣ - ويعتقد الرئيسان المشاركان اعتقاداً راسخاً بأن نتيجة المبادرة، وخاصة إجراءات المتابعة، والتوصيات، والمقترحات التي قدمها المشاركون في المبادرة ستوفر مساهمة كبيرة ومثمرة في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص المعني بتمويل الغابات والمقرر عقده في الفترة من ١٤ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في فيينا، النمسا.
- ٤ - ورحب الرئيسان المشاركان والمشاركون بتعهدات الدعم المالي المقدمة من الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية لمنتدى الأمم المتحدة.
- ٥ - ويود الرئيسان المشاركان اغتنام هذه المناسبة للإعراب عن شكرهما الصادق لجميع المشاركين على مساهمتهم الإيجابية في النقاش، وكذلك لأعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات، وخاصة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ومنظمة الأغذية والزراعة على تخطيط وتنظيم هذا الاجتماع.

ثانياً - الموجز الذي أعده الرئيسان المشاركان للإجراءات والتوصيات والمقترحات الرئيسية بشأن تمويل الغابات

- ٦ - لتعبئة تمويل جميع أنواع الغابات على المستوى الوطني، من المهم القيام بما يلي:
- (أ) وضع وتنفيذ برامج لزيادة الوعي بدور ومساهمات الغابات في القطاعات الأخرى؛
- (ب) تعزيز الوظائف المتعددة للغابات والأشجار خارج الغابات ومساهمتها في قطاعات أخرى، والأهداف العامة للتنمية المستدامة، وكذلك خطط التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- (ج) وضع خطط للإدارة المتكاملة والمستدامة للأراضي تضع في اعتبارها علاقات الترابط بين القطاعات المختلفة مثل الزراعة والتنمية الريفية، وقدرة الغابات على المساهمة في القطاعات الأخرى؛
- (د) اتخاذ تدابير لتمويل الغابات تركز على الوظائف المتعددة للغابات وتنفذ بنهج بيئي مشترك بين القطاعات؛
- (هـ) تهيئة ظروف تمكينية، وخاصة مؤسسات فعالة، وأطر قانونية، وإدارة سليمة لاجتذاب التمويل للغابات من جميع المصادر، والحد من المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار؛
- (و) إطلاق القدرات التمويلية الأخرى، مثل مستجمعات المياه والطاقة، للمساعدة في تعبئة التمويل للغابات على المستوى الوطني، ولفهم كيف تتأثر الغابات بالتمويل في قطاعات أخرى؛
- (ز) الاعتراف بالأسواق غير النظامية و/أو تحويلها إلى أسواق نظامية للتجارة في المنتجات الحرجية، باعتبارها مصدراً رئيسياً للتمويل؛
- (ح) تعبئة التمويل عن طريق رسوم المستخدمين مقابل استخدام الغابات، دون التأثير على الممارسات العرفية، وتحسين قدرات البلدان على جمع مثل هذه الرسوم؛
- (ط) مساعدة البلدان على مواجهة تحديات التمويل عن طريق بناء قدراتها على الوصول إلى التمويل، بما في ذلك عن طريق استراتيجيات مرنة ومطوعة تجمع بين التمويل العام والخاص والدولي؛
- (ي) الإعلان بوضوح عن كيفية استخدام الأموال الحرجية والإبلاغ عن مؤشرات مبسطة وواضحة لقيمة المال، وتبسيط اللغة الخاصة للغابات مع مقرري السياسات؛

(ك) الاعتراف بأهمية الدعم المقدم من المساعدة الإنمائية الرسمية كتمويل أولي لتحفيز تنمية الغابات بالنسبة لبلدان كثيرة؛

(ل) زيادة الاستثمارات في أنشطة التشجير والاستعادة؛

(م) الاعتراف بأهمية برامج الغابات الوطنية، والاستراتيجيات الوطنية لتمويل الغابات في زيادة الموارد اللازمة للإدارة المستدامة للغابات عن طريق الاستفادة من مرفق برامج الحراجة الوطنية/المرفق الحرجي الزراعي.

٧ - لتعبئة التمويل لجميع أنواع الغابات على المستوى الدولي، من المهم القيام بما يلي:

(أ) تبسيط عمليات وإجراءات التمويل الدولية، وخاصة عمليات وإجراءات مرفق البيئة العالمية، مع التشجيع على مواصلة الإجراءات التي ينسقها هذا المرفق وتنقيحها فيما يتعلق بالغابات، وتعزيز فرص حصول البلدان على التمويل بشكل أفضل؛

(ب) استطلاع إمكانية جعل الغابات مجال تركيز خاص في إطار مرفق البيئة العالمية والآليات الأخرى، وكذلك استطلاع إمكانيات مماثلة في منظمات أعضاء أخرى في الشراكة التعاونية في مجال الغابات، استناداً إلى الدروس المستفادة الناتجة؛

(ج) جعل إدارة المعارف الخاصة بتمويل الغابات وتوفير بيانات عن تمويل الغابات عملية مستمرة وليست حسب الحاجة، مع ما يرتبط بذلك من التزام بالتمويل، والاستفادة أيضاً من عمليات جمع البيانات في مؤسسات أخرى؛

(د) التمييز بين الاستثمارات التمكينية والاستثمارات في الأصول، ودعم الأنشطة التمكينية للبلدان في مجال تمويل الغابات؛

(هـ) إعداد وثيقة إرشادية لكيفية تيسير عمليات استراتيجية التمويل على المستوى الوطني؛

(و) استطلاع فكرة وجود مؤسسات "وسيط" على المستويات المختلفة (الوطنية والإقليمية الفرعية والدولية) تسهل فرص الأطراف المهمة للحصول على التمويل، بما في ذلك عن طريق مساعدة السكان الأصليين وأصحاب الحيازات الصغيرة للتغلب على حواجز التمويل؛

(ز) وضع برامج لتنسيق تمويل الغابات على المستويين الوطني والإقليمي الفرعي، مع مراعاة الأوضاع الوطنية؛

(ح) تحديد الأنشطة التمهيدية التي يمكن أن يضطلع بها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات لسد ثغرات المعلومات من أجل تيسير اتخاذ قرارات مستنيرة عن الترتيبات الدولية في المستقبل بشأن الغابات في الدورة الحادية عشرة لمنتدى الأمم المتحدة عام ٢٠١٥؛

(ط) زيادة التوزيع الشفاف والمتكافئ للتكاليف والمنافع على امتداد سلاسل القيمة، وإيجاد فهم أفضل للديناميات الرسمية وغير الرسمية في هذه السلاسل، مع الإشارة بشكل خاص إلى المنتجين الحرجيين المحليين وصغار المنتجين الحرجيين؛

(ي) بحث إمكانية تنظيم سوق للتمويل، وعقد اجتماع رفيع المستوى بين الوزراء والشراكة التعاونية في مجال الغابات، واجتماع للبلدان ذات النطاق الحرجي المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية أثناء الدورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة؛

(ك) النظر في إيجاد صك عالمي أو اتفاقية عالمية خاصة بالغابات؛

(ل) النظر في إنشاء صندوق عالمي أو صناديق عالمية للغابات.

٨ - معالجة الثغرات والاحتياجات، واغتنام الفرص في مجال تمويل الغابات على المستوى الوطني، من المهم القيام بما يلي:

(أ) زيادة الوعي الجماهيري والسياسي، باعتباره عاملاً حاسماً، عن طريق توفير البيانات والمعلومات، وعن طريق الاتصالات الموجهة والتعاون المحسن بين القطاعات؛

(ب) معالجة ثغرات البيانات الحالية عن طريق ربط البيانات الموجودة عن الغابات بالبيانات المتاحة عن قطاعات أخرى مثل الزراعة، والثروة الحيوانية، والصحة كأداة لتقديم حجج قوية لتوضيح قيمة الغابات.

٩ - معالجة الفجوات والاحتياجات الرئيسية واغتنام الفرص في مجال تمويل الغابات على المستوى الدولي، من المهم القيام بما يلي:

(أ) تعزيز آليات التمويل التي تتصدى للوظائف المتعددة للغابات؛

(ب) النظر في ربط آليات واستراتيجيات التمويل، بما في ذلك البناء على أوجه التآزر لتلبية احتياجات تمويل الغابات؛

(ج) دراسة تأثير الفساد على تمويل الغابات؛

(د) الاعتراف بالطبيعة العريضة والمتنوعة للقطاع الخاص والحاجة إلى تلبية احتياجاته المختلفة تبعاً لذلك، نظراً لأن هذا القطاع يتراوح ما بين أفراد ومجتمعات، وما بين مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، وشركات كبرى، وصناديق استثمارية؛

(هـ) المساعدة على تحديد الثغرات، والعقبات، والفرص في كل مستوى لضمان تدخلات موجهة بشكل صحيح من جانب القطاع الخاص؛

- (و) إجراء دراسات إضافية لبيان أهمية الغابات والقيمة الاقتصادية للنظم الإيكولوجية الحرجية، ولتحسين توافر البيانات، ومواصلة اتخاذ إجراء استناداً إلى المعلومات المتاحة، مع الإشارة إلى حاجة خاصة لأن تتولى الشراكة التعاونية في مجال الغابات قيادة هذا العمل؛
- (ز) استخدام قدرة الشبكات الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية على تعبئة التمويل في مجال الغابات عن طريق خدمات الوساطة؛
- (ح) استطلاع وتطوير فكرة إيجاد مؤسسة على شكل "وسيط" على مختلف المستويات (الوطنية، والإقليمية الفرعية، والدولية) لتيسير الحصول على التمويل، والمساعدة في التغلب على الحواجز التي تعترض الاستثمار، بما في ذلك بالنسبة للشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، وأصحاب الحيازات الصغيرة، وكذلك لتحديد فرص ومشاريع الاستثمار الملائمة بالنيابة عن مصادر التمويل المحتملة؛
- (ط) إيلاء اعتبار خاص لغابات الأراضي الحافة في أي خيارات عالمية لتمويل الغابات، نظراً لأن هذه الغابات تعد حاسمة بنسبة لسبل المعيشة في كثير من البلدان؛
- (ي) تحسين فهم مصطلح الإدارة المستدامة للغابات لتيسير فهمها على جميع السكان، وخاصة السكان المحليين.
- ١٠ - عند وضع خيارات لتمويل الغابات، من المهم القيام بما يلي:
- (أ) الاعتراف بالأهمية المتزايدة للغابات في التصدي للتحديات العالمية في السنوات القليلة الماضية؛
- (ب) تفادي "بقاء الأمور على حالها"، والمناقشات الخطائية والنظرية عن تمويل الغابات، كما لوحظ في العشرين عاماً الماضية؛
- (ج) العمل معاً للاتفاق على حلول مريحة لكل الأطراف وخيارات عملية لتمويل الغابات؛
- (د) إعادة تأكيد أنه لا يوجد حل واحد لتمويل الغابات، وأن الأمر يتطلب توليفة من التدابير على جميع المستويات، إلى جانب دعم سياسي ومشاركة جميع أصحاب الشأن؛
- (هـ) التركيز على معالجة الثغرات في تمويل الغابات، بما في ذلك ثغرات البيانات والثغرات الجغرافية والمواضيعية، وتخصيص موارد كافية، وبذل جهود متسقة لمعالجة هذه الثغرات على كافة المستويات؛

(و) دعوة الشراكة التعاونية في مجال الغابات لبذل أقصى جهدها من أجل معالجة ثغرات البيانات بطريقة منهجية متسقة ومترابطة من أجل توفير بيانات متسقة ودقيقة عن تمويل الغابات في جميع القطاعات؛

(ز) استخدام قدرة العملية التيسيرية و "خدمات الوساطة" لمعالجة ثغرات وعقبات التمويل وتحسين فرص الوصول إلى الصناديق القائمة، بما في ذلك عن طريق:

- معالجة الثغرات الجغرافية في تمويل الغابات عن طريق إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات البلدان التي حرمت من التمويل الخارجي للغابات، بما في ذلك البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً في أفريقيا؛
- تخصيص أموال خاصة لمعالجة الثغرات المواضيعية في تمويل الغابات، بما في ذلك جميع العناصر المواضيعية السبعة للإدارة المستدامة للغابات من أجل تحقيق القدرة الكاملة للغابات؛
- النظر في إنشاء و/أو تعزيز مؤسسات "للساطة" على مختلف المستويات لمساعدة الأطراف في الحصول على تمويل للغابات؛

(ح) الاعتراف بأن الصندوق الأخضر للمناخ يتيح فرصاً لتعبئة مزيد من التمويل للغابات، حتى مع خطر التركيز على واحدة أو أكثر من القيم والوظائف الحرجية؛

(ط) الاعتراف بأن المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (المبادرة المعززة)، وتمويل التكيف ينطويان على إمكانية كبيرة، ولكن يلزم تخطيطهما وتنفيذهما، بما في ذلك لمنفعة البلدان الصغيرة وبلدان الأراضي الجافة؛

(ي) تعزيز تنفيذ صك الغابات باعتباره محوراً لأي خيارات لتمويل الغابات على المستويين الوطني والدولي، بغية النهوض بالإدارة المستدامة للغابات؛

(ك) دعوة الجهات المانحة، والمنظمات الدولية، والاتفاقيات لدعم أنشطة تمكينية في البلدان النامية والنهوض بتنفيذ صك الغابات؛

(ل) استخدام جميع خيارات تمويل الغابات من جميع المصادر، بما في ذلك تعزيز الآليات الحالية لتمويل الغابات وتبسيط عمليات وإجراءات التمويل، وتحسين فرص الحصول على الموارد، وبحث تخصيص صندوق أو صناديق لتلبية احتياجات الإدارة المستدامة للغابات ومعالجة الثغرات التي لم تعالج بعد من جانب الآليات القائمة؛

(م) السعي، أثناء الدورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، لاتخاذ قرار مفيد بشأن تمويل الغابات، يمهّد الطريق للتوصل إلى اتفاق حاسم على مستقبل الترتيبات الدولية بشأن الغابات في الدورة الحادية عشر عام ٢٠١٥؛

(ن) تأكيد دور الإنتاج والاستهلاك المستدامين ومساهمة الغابات في سياق مفهوم "الاقتصاد الأخضر".

ثالثاً - موجز المناقشات

ألف - معلومات أساسية

١١ - في الجلسة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، والتي عقدت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، اتخذ المنتدى قراراً بشأن وسائل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات (انظر الوثيقة E/2009/118-E/CN.18/SS/2009/2، الفقرة ٣)، دعا فيه أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات إلى النظر في مبادرة تقودها المنظمات لدعم عمل المنتدى في مجال تمويل الغابات. وأكد المنتدى من جديد دعوته للشراكة في القرار بشأن الغابات لمنفعة الناس، والذي اعتمد في شباط/فبراير ٢٠١١ (انظر الوثيقة E/2011/42-E/CN.18/2011/20, chap. I.B). وفي الدورة التاسعة، قدم المنتدى أيضاً عدة طلبات إلى المنظمات الأعضاء في الشراكة، عند التحضير للاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي المخصص المفتوح باب العضوية المعني بتمويل الغابات والدورة العاشرة للمنتدى. وقد شارك في تنظيم المبادرة أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ومنظمة الأغذية والزراعة بدعم من أعضاء آخرين في الشراكة، وبموارد من عدد من البلدان المانحة.

باء - مكان ومدة ووثائق الاجتماع

١٢ - عُقد اجتماع المبادرة التي تقودها المنظمات في روما في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وترد الوثائق التي أعدت للاجتماع في القسم رابعاً أدناه.

جيم - الحضور والمشاركة

١٣ - تتكون المبادرة التي تقودها المنظمات من قرابة ١٥٠ خبيراً من ٦٩ بلداً و ١١ منظمة ومجموعة إقليمية ودولية. وبالإضافة إلى الخبراء المعيّنين من المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات، حضر الاجتماع منظمات دولية وإقليمية أخرى، وعمليات إقليمية ومجموعات رئيسية. وترد قائمة كاملة بالمشاركين في الوثيقة E/CN.18/AHG/2013/INF/1.

دال - البند ١ - افتتاح الجلسة العامة

١٤ - أعلن إدواردو روخاس - بريالس رئيس الشراكة التعاونية في مجال الغابات ومساعد المدير العام لإدارة الغابات بمنظمة الأغذية والزراعة افتتاح الاجتماع. ورحب السيد روخاس - بريالس بالمشاركين في المبادرة التي تقودها المنظمات، وأدلى ببيان افتتاحي. وأوضح السيد روخاس - بريالس في بيانه أن الاجتماع يعقد قبيل الدورة الحادية والعشرين للجنة الغابات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، والأسبوع العالمي الثالث للغابات. وكان موضوع دورة لجنة الغابات "الغابات: مسار أخضر للتنمية"، وركز على سبل ترجمة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى أفعال. وأشار إلى أن توفير التمويل الكافي للغابات سيكون شرطاً ضرورياً لكي تحقق الغابات والحراجة قدرتها الهائلة على المساهمة في الاقتصاد الأخضر وفي مستقبل أكثر استدامة. وشدد على أن التمويل كان يمثل أولوية عالية بالنسبة للشراكة التعاونية في مجال الغابات لسنوات كثيرة. وفي الدورة التاسعة للمنتدى، في عام ٢٠٠٩، اتخذت الدول الأعضاء قراراً طلب فيه المنتدى بشكل خاص من الشراكة أن تشارك بنشاط في العمل الخاص بتمويل الغابات. ودعا الشراكة أيضاً إلى النظر في تنظيم مبادرة تقودها المنظمات دعماً لأعمال المنتدى فيما يتعلق بتمويل الغابات. وعلاوة على ذلك، طلب المنتدى من الشراكة بصفة خاصة توسيع نطاق الدراسة المالية لعام ٢٠٠٨.

١٥ - وشكر السيد روخاس - بريالس أعضاء الفريق الاستشاري المعني بالتمويل التابع للشراكة وأعضاء الشراكة الآخرين على مساهماتهم الكبيرة في هذه الدراسة، كما شكر أمانة منتدى الأمم المتحدة على تنسيقها لهذا العمل واستكمالها للوثيقة. وأشار أيضاً إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قد أكد من جديد أن الطائفة الواسعة من المنتجات والخدمات الحرجية توفر فرصاً لمواجهة الكثير من تحديات التنمية المستدامة الأكثر إلحاحاً (انظر قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق، الفقرة ١٩٣). ويحتاج الأمر في هذا الصدد إلى زيادة الجهود المبذولة لإيجاد نهج أكثر تحديداً تكفل التمويل المتسق على المستويين العالمي والوطني. واختتم بيانه بتوجيه الشكر إلى فنلندا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية على دعمها المالي السخي، والذي لولاه لما أمكن عقد هذا الاجتماع.

هاء - البند ٢ - انتخاب الرئيسين المشاركين

١٦ - دعا السيد روخاس - بريالس المشاركين إلى اختيار مرشحين للمشاركة في رئاسة المبادرة التي تقودها المنظمات. ورشح السيد إيرو أدامو من النيجر السيد روخاس - بريالس والسيد ماريو روالس كارانزا للمشاركة في رئاسة المبادرة. وانتخب المشاركون المرشحين بالتزكية.

١٧ - وشكر السيد روخاس - بريالس المشاركين على ثقتهم، ودعا السيد روالس كارانزا للإدلاء ببيان افتتاحي.

١٨ - وشكر السيد روالس كارانزا في بيانه الافتتاحي منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ومنظمة الأغذية والزراعة على تخطيط وتنظيم الاجتماع. وأبلغ الاجتماع بأنه منذ اعتماد المنتدى للقرار بشأن سبل التنفيذ (تمويل الغابات) في دورته الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تم إنجاز قدر كبير من العمل بشأن تمويل الغابات. ولتنفيذ أحكام القرار، أعدت أمانة المنتدى خطة عمل استراتيجية مدتها أربع سنوات للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، وتتوقع الأنشطة التي كان يتعين القيام بها لتمكين المنتدى في دورته العاشرة من اتخاذ قرار هادف بشأن تمويل الغابات. ويوفر الإعلان الوزاري الذي اعتمدته المنتدى في دورته العاشرة الأساس لاتفاق بشأن الغابات أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والذي انعكس في نتائج المؤتمر (انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق). وأضاف أن المبادرة التي تقودها المنظمات تشكل عنصراً هاماً في النهج الاستراتيجي للمنتدى تجاه تمويل الغابات. وسينظر المنتدى في الدراسة التي أعدها الفريق الاستشاري المعني بالتمويل عام ٢٠١٢، بما في ذلك التحديات والفرص التي شاهدها أصحاب الشأن. وقد أتاحت المبادرة فرصة طيبة لتبادل الخبرات والمعرفة حول كيفية تحسين الموقف وكيفية مواجهة تلك التحديات.

١٩ - وبعد ذلك دعا الرئيس المشارك الجلسة العامة إلى انتخاب الرئيسين المشاركين للفريقين العاملين. واقترح أعضاء المكتب السيد سيريكو جوريسيتش من كرواتيا رئيساً للفريق العامل ١، وسيف العزم مارتينوس عبد الله من ماليزيا وشولي دافيدوفيدش من إسرائيل رئيسين مشاركين للفريق العامل ٢. وأعلن السيد روخاس أيضاً أن السيدة آنا ماسنغا، عضو المكتب من زامبيا، لم تتمكن من حضور اجتماع المبادرة للمشاركة في رئاسة أحد الفريقين العاملين. وانتخبت الجلسة العامة المرشحين المقترحين رؤساء للفريقين العاملين.

واو - البند ٣ - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

٢٠ - قدم الرئيس المشارك جدول الأعمال المؤقت وتنظيم العمل، ودعا المشاركين إلى إقرار جدول الأعمال. واعتمدت الجلسة العامة جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٢١ - ثم دعا الرئيس المشارك السيدة أوما ليلي لإلقاء بياها الرئيسي عن موضوع "الطريق نحو تمويل الغابات".

البيان الرئيسي

٢٢ - قدمت السيدة ليلي بياناً رئيسياً عن العلاقة التي تربط بين الغابات، وما تحمله هذه الاتجاهات من دلالات عن التمويل في المستقبل من أجل "الاستخدام الأمثل للأراضي". وسلطت الضوء على الطبيعة المترابطة للغابات واستخدام الأراضي والتنوع الذي كان موجوداً على مستوى الموارد والتأثيرات. وأشارت إلى أن الاتجاهات الأخيرة للتحويل الاقتصادي أوضحت تضاًؤل نصيب الغابات والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة، إلى جانب الطلب المتزايد على الأراضي والمهجرة من الريف إلى المدن.

٢٣ - وأوضحت أن الزيادات في أسعار الأغذية والطاقة كانت لها مدلولات بالنسبة للغابات والتغيرات في مستقبل استخدام الأراضي بشكل عام. وشددت السيدة ليلي على أن حالات انعدام الأمن التي تربط بين الفقر، والأغذية، والمياه، والوقود، وفقدان الغابات، والمناخ، وتدهور الأراضي ينبغي التصدي لها "بصورة مطلقة" وليست بطريقة مجزأة.

٢٤ - وفي سياق الاستهلاك والإنتاج العالميين للأغذية المطلوبة لسكان العالم الذين سيتجاوز عددهم تسعة بلايين نسمة في عام ٢٠٥٠، أشارت إلى وجود ترابط بين مستقبل الأغذية والزراعة والغابات - فمعظم مساحات الأراضي البعلية الباقية موجودة في مناطق حرجية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. ولاحظت أن دعم المانحين للزراعة كان يتجه إلى الزيادة عندما ترتفع أسعار الأغذية؛ غير أن ما يحتاج إليه القطاع هو تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام بدرجة أكبر.

٢٥ - وأوضحت السيدة ليلي أن الأهمية المتزايدة للوقود الحيوي تعد الورقة الحاسمة في العلاقة بين الغابات، والأغذية، والزراعة، والطاقة، والتي يمكن أن تؤثر في الغابات، والأراضي المحصولية، والأراضي العشبية، ويمكن أن يكون لها تأثير سلبي على رفاه السكان الفقراء والمعدمين. وأشارت في هذا الصدد إلى المقايضات الكامنة في تكلفة الفرصة الضائعة لاستخدام الأراضي والاستثمار الخاص الدولي المتزايد في الأراضي على حد سواء.

٢٦ - وأكدت في ختام كلمتها أن المناظر الطبيعية يمكن أن تنطوي على أهمية أكبر في المستقبل منها في الماضي بسبب التعقيد المتزايد في إدارة استخدام الأراضي والأهمية المتنامية للأسواق. وشددت على أنه بالنسبة للإنصاف والاستدامة على المدى الطويل، تعد زيادة المسألة مطلوبة فيما يتعلق بقضايا الحياة والحوكمة المتعلقة بالغابات والقطاعات المرتبطة بها. وأخيراً، أشارت إلى أهمية أن يتزامن التمويل في المستقبل مع الواقع في البلدان النامية، مع وضع الموارد الطبيعية والبشرية في الاعتبار على المستوى الوطني.

زاي - البند ٤ - مهام المبادرة التي تقودها المنظمات

٢٧ - في إطار هذا البند من جدول الأعمال، دعا الرئيس المشارك السيدة جان مكالبين، مديرة أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، لتقديم لمحة عامة عن عمل المنتدى فيما يتعلق بتمويل الغابات. ولاحظت السيدة مكالبين أن المناقشات السابقة حول تمويل الغابات كانت محدودة التركيز، غير أنه كانت هناك حاجة إلى التصدي لهذه المسألة باتباع نهج أعرض أكثر شمولاً يعترف بطبيعة الغابات الشاملة لعدة قطاعات. وقدمت السيدة مكالبين لمحة عامة مفصلة عن جميع الأنشطة التي تمت حتى الآن بشأن تمويل الغابات في المنتدى، وأوضحت أن معظم العمل كان يهدف إلى تحسين معرفة وفهم طبيعة المسائل التي ينطوي عليها تمويل الغابات وتقاسم الخبرات. وأشارت أيضاً بصورة مختصرة إلى عدة أنشطة قام بها المنتدى فيما بين الدورات منذ عام ٢٠٠٩، بما في ذلك فريق الخبراء المخصص المعني بالتمويل، وحلقات العمل عن العملية التيسيرية، والدراسة التي أجراها الفريق الاستشاري المعني بالتمويل، وعمل المنتدى بشأن الغابات والتنمية الاقتصادية.

٢٨ - وقد ساعدت حلقات العمل عن العملية التيسيرية والتي نظمت لصالح البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً في أفريقيا على توليد معلومات عن الحواجز والفرص على المستوى الوطني، وأهمية القيمة غير النقدية للغابات، والتي تناولتها دراسات قليلة، وليست مفهومة بصورة جيدة من جانب مقرري السياسات. ولهذا فإن الأمر يحتاج إلى اتباع نهج شامل لعدة قطاعات وخاص بالمناظر الطبيعية لإدراك جميع القيم الحرجية وعلاقة الغابات في قطاعات أخرى. وأكدت السيدة مكالبين أيضاً على أهمية القرار بشأن وسائل تنفيذ التنمية المستدامة للغابات، والذي اعتمد في الدورة الاستثنائية المعقودة في إطار الدورة التاسعة للمنتدى، باعتباره أحد الانجازات البارزة، نظراً لأنه فصل المناقشة حول تمويل الغابات عن المناقشة حول الترتيبات الدولية في المستقبل بشأن الغابات والمقرر مناقشتها في عام ٢٠١٥. وقد أتاح هذا الفصل للعمل الحالي بأن يركز على أهمية تمويل الغابات في سياق أعرض، وأن يوفر معلومات ستشكل أيضاً الأساس للمناقشات في عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بخيارات التمويل الدولية في المستقبل، أشارت إلى أن خيارات استخدام آليات التمويل الحالية وصندوق عالمي للغابات على حد سواء ستكون مطروحة على مائدة النقاش، ليست كخيارات متعارضة أو متنافسة، وإنما كخيارات متكاملة. والمهم هو توفير تفاصيل محددة عن كل خيار توضح أين توجد الأموال الحالية، وأين توجد الثغرات، وما الذي يلزم عمله لتحسين تمويل الغابات. والوضوح مطلوب أيضاً بالنسبة لنوع التمويل الذي سيكون مطلوباً لمعالجة الثغرات والتخلص من الأهواء.

حاء - البند ٤ '١' القضايا الرئيسية ونتائج الدراسة التي أعدها الفريق الاستشاري المعني بالتمويل عام ٢٠١٢ عن تمويل الغابات

٢٩ - دعا الرئيس المشارك السيدة ماكالبين لتقديم القضايا والنتائج الرئيسية للدراسة التي أعدها الفريق الاستشاري المعني بالتمويل عام ٢٠١٢ عن تمويل الغابات وأن تعقب على العروض التي قدمها أعضاء الفريق الاستشاري.

٣٠ - وقالت السيدة ماكالبين إن الدراسة تعد أشمل وأحدث دراسة عن تمويل الغابات على نطاق العالم، ولاحظت أن الدراسة استكملت دراسة عام ٢٠٠٨ وتوسعت فيها. فكانت دراسة عام ٢٠٠٨ أساساً عن تمويل تنفيذ صك الغابات، في حين وسّعت دراسة عام ٢٠١٢ النطاق وشملت جميع أنواع الغابات وجميع مصادر التمويل. وقد تولى منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات زمام هذه الدراسة التي أعدها الفريق الاستشاري المعني بالتمويل، وهو فريق فرعي تابع للشراكة التعاونية في مجال الغابات. وتؤكد الدراسة أنه لا يوجد حل وحيد لتمويل الغابات وأنه يلزم اتخاذ مجموعة من التدابير على جميع المستويات، إلى جانب دعم سياسي ومشاركة من جميع أصحاب الشأن. وفي الوقت نفسه، تعد معالجة ثغرات البيانات ضرورية، خاصة فيما يتعلق بالبيانات المحلية. وتقتصر الدراسة تعزيز آليات جمع البيانات على كافة المستويات، بما في ذلك الآليات المتعددة في إطار مرفق برامج الحراجة الوطنية، ومنتدى الأمم المتحدة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي، والدليل الحاسوبي للشراكة التعاونية في مجال الغابات. وتقدم دراسة عام ٢٠١٢ مثلاً حقيقياً للتعاون المركز، والوثيق، والمتسق بين الوكالات، وتعد بمثابة أساس متين للتوصل إلى اتفاق بشأن تمويل الغابات في الدورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة، والذي سيمهد الطريق إلى اتفاق حاسم بشأن مستقبل الترتيبات الدولية الخاصة بالغابات في عام ٢٠١٥ أثناء الدورة الحادية عشر. وأخيراً، توضح دراسة عام ٢٠١٢ أن تمويل المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها قد صد الاتجاه التزوي للتمويل الدولي العام للغابات، مع أن هذه الزيادة الأخيرة موجهة في معظمها إلى البلدان ذات الغطاء الحرجي المرتفع.

٣١ - ثم قدمت السيدة ماكالبين أعضاء الفريق الاستشاري المعني بالتمويل ودعوتهم إلى تقديم الفصول المختلفة لدراسة عام ٢٠١٢.

٣٢ - وتناول العرض الذي قدمه السيد حسين معيني - معبودي، الموظف الأقدم لشؤون سياسات الغابات بمنتدى الأمم المتحدة ومنسق دراسة عام ٢٠١٢، الفصلين الأول والسادس من الدراسة. ويشير تحليل التدفقات المحلية لتمويل الموجه للغابات إلى اهتمام عام متزايد بتمويل الغابات وأهميته لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل عام في البلدان المتقدمة

والبلدان النامية. ونظراً لأن قرابة ٨٠ في المائة من غابات العالم مملوكة للقطاع العام، فإن القطاع العام يقوم بدور هام في تمويل الغابات. ويُستمد التمويل بشكل عام من العائدات الحكومية والعائدات التي تحققها الغابات المملوكة للدولة. وعلى الرغم من التراجع الاقتصادي العالمي، كانت هناك أيضاً زيادة عامة في الدعم الذي تقدمه البلدان المانحة على شكل تدفقات عامة ثنائية ومتعددة الأطراف، وتتميز إلى حد كبير بأنشطة خاصة بالمبادرة المعززة، وبرامج تجارية، بما في ذلك تمويل البداية السريعة. وتشير تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية على الغابات (في صورة التزامات ومدفوعات على حد سواء) إلى أن آسيا حصلت كالمعتاد على الجانب الأكبر من التمويل. غير أن الموقف أخذ يتغير مع الزيادة الكبيرة في التمويل المقدم لأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والذي يعزى أساساً إلى الأنشطة الجاهزة للمبادرة المعززة، وهو ما يشير إلى أن النشاط الرابع قد تحقق بالقدر الذي يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. غير أن تحليل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية على البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية يوضح أن هذه البلدان لا تزال تواجه انخفاضاً في المساعدة الإنمائية الرسمية الخاصة بالغابات. ولتعزيز وتعبئة الموارد من أجل الغابات على المستوى الوطني، يتعين اتخاذ إجراء لتحسين أطر السياسات والأطر التشريعية والمؤسسية، بما في ذلك وضع برنامج لإشراك أصحاب الشأن المعنيين بتمويل الغابات، وكذلك القطاع الخاص، والتعاون لتعزيز القدرات التقنية والتكنولوجية للبلدان. وعلى المستوى الدولي، ينبغي تحسين فرص حصول البلدان على الموارد، وينبغي تخصيص الأموال لمعالجة ثغرات الإدارة المستدامة للغابات.

٣٣ - وتناول السيد راو ماثا، مسؤول الغابات بمنظمة الأغذية والزراعة الفصل الخامس من دراسة عام ٢٠١٢ في العرض الذي قدمه، مركزاً على الأمثلة والمبادرات القطرية الناجحة. وتضمنت العناصر المشتركة التي تقوم عليها الاستثمارات في الغابات تحويل الأزمات إلى فرص؛ وتعميم الحراجة في التنمية الريفية، بحيث تفسح مجالاً معداً لقطاع الغابات؛ وهيئة بيئة تمكينية ملائمة لاستثمارات القطاع الخاص. وتضمنت العوامل الكامنة المحركة التي حددها الفصل الخامس الدعم الحكومي القوي، والقيادة على أعلى مستوى مع التركيز على تحسين الصورة العامة والأهمية الاستراتيجية للغابات؛ ووجود نظم للإدارة الرشيدة؛ وقدرات تتسم بالكفاءة والصلابة مع المرونة في الميدان؛ ومشاركة قوية من المجتمع المحلي؛ وإنشاء مؤسسات وآليات مالية مبتكرة، مثل صندوق استثماري وصندوق للغابات؛ وهيئة بيئة تمكينية لاستثمارات القطاع الخاص.

٣٤ - وقدمت السيدة كاميليا نوردهيم لارسان من الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الفصل الرابع المعنون "الحوافز أمام التمويل المستدام". ففي حين توجد عوامل كثيرة تحد من إمكانية الوصول إلى الموارد المالية القائمة، إلا أن البيئة التمكينية

الضعيفة تمثل عادة أحد الأسباب التي تساعد على ذلك. ووجدت الدراسة أن هناك افتقاراً إلى المعرفة و/أو القدرة على إجراء تقييم صحيح لمساهمة الغابات في التنمية المستدامة. فنادرًا ما تتضمن القيم النقدية للغابات القيمة الاجتماعية والاقتصادية للطائفة الكاملة من خدمات و السلع النظام الإيكولوجي. وهناك حاجة إلى نهج بيئي متكامل وإلى زيادة الفهم بأن الاستدامة والتوافر على المدى الطويل للأغذية والموارد الطبيعية من أجل دعم التنمية المستدامة يتطلبان تطبيق الإدارة البيئية المتكاملة. ويلزم أيضاً أن يقوم أصحاب الشأن على جميع المستويات بدور أكبر في القرارات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات، وأن يكونوا أفضل تنظيمًا وتوافقًا واتساقًا. وفي الوقت نفسه، فإن هناك تحديات كبيرة لإدارة الغابات وشرعيتها تقوض الجهود المبذولة لتعبئة التمويل المتعلق بالغابات والاستثمار نتيجة للهواجس المتزايدة حول مخاطر الاستثمار والتمويل. والتحديات الخاصة بالإدارة المستدامة للغابات لا تتعلق فقط بتوافر الأموال، وإنما تتعلق أيضاً بالشروط التي تحدد تعبئة التمويل. ويلزم وضع استراتيجية تمويل متكاملة وشاملة للتغلب على الحواجز وتيسير الاستثمار من المصادر والآليات العامة والخاصة. وينبغي أن تركز الاستراتيجية على كيفية تعزيز البيئة التمكينية لتيسير الاستثمار وتعبئة الموارد.

٣٥ - وأشار السيد أيان غراي، أخصائي الإدارة المستدامة للغابات بمرفق البيئة العالمية، إلى أن الاستثمارات في الغابات بشكل عام كانت في فترة النقاهاة ولم تتحسن كثيراً. وقد تركزت المساعدة الإنمائية الرسمية على بلدان قليلة، ولكنها كانت منخفضة نسبياً في البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً في أفريقيا. وأشار إلى أن الغابات في بعض البلدان النامية لم تدخل ضمن برامج التنمية الوطنية أو لم تكن تحتل مكان الصدارة على جدول الأعمال السياسي. وكانت هناك ثغرات كبيرة في البيانات المواضيعية والجغرافية والوطنية والإقليمية والدولية. وأكد أيضاً الحاجة إلى لامركزية إدارة الغابات، على أن تقترن بموارد مالية ملائمة وقدرة على الإدارة المالية. وشدد على ضرورة تجميع وترتيب المنتجات الحرجية المختلفة حتى يتسنى للمشاريع الحرجية اجتذاب التمويل الكافي. وأوضح أيضاً أنه لتلبية احتياجات القطاع الخاص، من المهم الاعتراف بوجود أنواع مختلفة من اللاعبين في هذا القطاع، بدءاً من أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الشركات الكبيرة ذات الاحتياجات المتباينة. وأشار في ختام كلمته إلى ضرورة وجود حكومة قوية على المستويين المحلي والوطني لاجتذاب تمويل القطاع الخاص.

٣٦ - وأعقبت هذه العروض أسئلة وتعليقات من المشاركين. وأكد المشاركون أن هناك حاجة إلى الاستفادة من كافة الإمكانيات لإيجاد تمويل للغابات. وتشمل هذه الإمكانيات إشراك

شركات التأمين، وتشجيع الدفع مقابل الخدمات البيئية. وقيل أيضاً إنه ينبغي تنفيذ الأنشطة الخاصة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في إطار نهج بيئي أوسع.

٣٧ - وبناءً على نتائج هذه الدراسة عام ٢٠١٢، أكد بعض المشاركون على أهمية الموارد الخارجية للبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، وضرورة مساعدة هذه البلدان على التصدي للتحديات التي تواجهها. وأثير دور الشبكات والترتيبات الإقليمية الفرعية في معالجة ثغرات التمويل لدى البلدان عن طريق المساعدة التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة. ورداً على هذا التعليق، أشار السيد معين - معبودي إلى أن نتيجة حلقات العمل الخاصة بالعملية التيسيرية عن البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض قدمت مجموعة من التوصيات للاجتماع القادم لفريق الخبراء المخصص المعني بتمويل الغابات والدورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة.

طاء - البند ٤ '٢' الخبرات وأفضل الممارسات، مع التركيز على النهج الشاملة لعدة قطاعات ومؤسسات

الفريق العامل ١ حلقة نقاش عن تعبئة التمويل لجميع أنواع الغابات على المستوى الوطني

٣٨ - عقد الفريق العامل ١، في إطار البند ٤ '٢'، حلقة نقاش يوم ١٩ أيلول/سبتمبر عن تعبئة التمويل لجميع أنواع الغابات على المستوى الوطني. ورأس الاجتماع السيد جوريتسيتش.

عرض قدمه السيد بيتر دويز، كبير الاخصائيين الحرجين بإدارة الزراعة والتنمية الريفية، البنك الدولي

٣٩ - سلط السيد دويز الضوء على أهمية تهيئة بيئة تمكينية للاستثمار في الغابات، ولا سيما بالنسبة للاستثمارات الخاصة. وشدد على ضرورة توليد استثمارات على كافة المستويات، بدءاً من أصحاب الحيازات الصغيرة إلى المشاريع المحلية، ثم إلى المشاريع الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٤٠ - وحدد عدداً من السياسات التي يمكن أن تساعد على تعبئة الاستثمارات على المستوى الوطني. وتضمن ذلك أهمية نقل الحقوق على الغابات، مع ما يقابل ذلك من أطر أساسية. وفيما يتعلق بالدفع مقابل الخدمات البيئية، أشار إلى أنه كانت هناك حالات عدم يقين حدثت من قدرتها، وأن تقلب الأسعار والأسواق الصغيرة النطاق كانت من بين العوامل التي أثرت في حجم تعبئة الاستثمار عن طريق مثل هذه المدفوعات. وأوضح السد دويز أن تحسين السياسات الخاصة بالأسواق يجب أن يتم عن طريق تبسيط اللوائح، وإلغاء التشريعات المقيدة، وزيادة الطابع النظامي للأسواق، وتعزيز قدرة المنتجين المحليين. وفيما يتعلق بدور سياسات الإدارة الرشيدة، لاحظ أنها أسفرت عن رد إيجابي من جانب القطاع الخاص

والمزارعين. وأشار إلى أن التأثيرات السلبية لحيازة الأراضي على نطاق واسع يمكن تخفيضها عن طريق تطبيق مبادئ للاستثمار الزراعي الرشيد. وأخيراً شدد على ضرورة إعادة تنشيط المؤسسات عن طريق الانتقال من نهج القيادة والتحكم إلى توجُّه خاص بتقديم الخدمات.

عرض قدمه السيد ووه جى مين، نائب المدير العام، مركز التعاون الدولي في مجال الغابات، الإدارة الحكومية للغابات، الصين

٤١ - قدم السيد جى مين لمحة عامة عن الاتجاهات التاريخية، والاستخدامات والتحديات الرئيسية المتعلقة بتمويل الغابات في الصين. وسلط الضوء على مجموعة من الدروس المستفادة من تجربة الصين.

٤٢ - وأشار إلى أن تمويل الغابات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الوطنية الشاملة، وأن الغابات لا تعامل كأحد المجالات ذات الأولوية إلا عندما ترتبط الغابات ببلوغ الأهداف الإنمائية الوطنية وتدمج في التخطيط الوطني. وشدد السيد جى مين على أهمية توضيح تعدد وظائف الغابات في المساعدة على اجتذاب الأموال. وأشار إلى أن البرامج والمشاريع الحرجية الكبيرة في الصين كانت أساسية للتعجيل بالتنمية الوطنية للغابات. وأوضح أيضاً أنه بينما يعد تمويل الغابات مسؤولية وطنية، إلا أن الموارد الخارجية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، كانت مهمة كأموال لبدء التشغيل وكحافز لتشجيع الإدارة المستدامة للغابات. وبعد أن أشار في ختام كلمته إلى أنه لا يوجد حل وحيد لتمويل الغابات على المستوى الوطني، قال إنه يجب أن تستند أطر السياسات الخاصة بتشجيع التنمية الحرجية إلى الظروف الوطنية للبلدان.

عرض قدمه السيد هايكي غرانفولم، مدير شؤون الاتحاد الأوروبي والشؤون الحرجية الدولية، وزارة الزراعة والغابات، فنلندا

٤٣ - قدم السيد غرانفولم لمحة عامة عن قطاع الغابات في فنلندا، بما في ذلك أمثلة عن تكاليف الغابات، وعائداتها، وتمويلها، وكذلك عن إطار السياسات. وسلط الضوء على بعض العوامل البيئية المحددة، مثل موسم الزراعة القصير وطول فترة التناوب بصورة مفرطة (٨٠-١٢٠ عاماً)، والتي تؤثر على الغابات في فنلندا. وأشار إلى أهمية الغابات من الناحية الاقتصادية (إذ أن ٢٠ في المائة من الصادرات تأتي من الغابات)، ومن الناحية الاجتماعية (إذ أن أصحاب الغابات الخاصة يمتلكون ٦٠ في المائة من الغابات)، ومن الناحية البيئية (إذ أن ٧٣ في المائة من الأراضي مزروعة بالغابات). وأكد أن الإدارة المستدامة للغابات وأنشطة قطاع الغابات ينبغي أن تكون حيوية ومرجحة من الناحية الاقتصادية؛ وعلى سبيل المثال، بلغ مجموع المكاسب من الأخشاب في فنلندا ١,٨ بليون يورو في عام ٢٠١٠، حقق المنتجون الأفراد معظمها (١,٢ بليون يورو).

٤٤ - وحدد عدة دروس مستفادة من تعبئة التمويل للغابات على المستوى الوطني. وكان يُنظر إلى تشجيع تمويل القطاع الخاص على أنه عامل أساسي لتأمين التمويل الكافي للغابات. وفي فنلندا، توجه الحوافز الحكومية في معظمها نحو الحفاظ على البنية التحتية الأساسية مثل طرق الغابات وتوفير "الأموال اللازمة لبدء التشغيل" من أجل الاستثمارات الطويلة الأجل أو السياسات المحددة زمنياً.

٤٥ - وأشار إلى أهمية وضع أطر للسياسات، ولوائح، وحوافز اقتصادية لتشجيع تمويل الغابات، والحاجة إلى ضمان الترابط والتنسيق بين السياسات والاستراتيجيات والصكوك المتعلقة بالغابات وفيما بينها. وتضمنت بعض الشروط التمكينية التي يركز عليها توفير التمويل للبحوث الحرجية والتنقيف، وتعزيز الإدارة الرشيدة، ووضع أطر للسياسات من أجل تعبئة التمويل للغابات. وأخيراً، شدد على أنه لا يوجد حل أو مصدر وحيد لتمويل الغابات على المستوى الوطني، وعلى ضرورة الانتباه إلى التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية على توفير التمويل للغابات.

العرض الذي قدمه السيد آندريه لاليتين، مسؤول التنسيق عن المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية - أصدقاء الغابات السيبيرية

٤٦ - قدم سيد لاليتين لمحة عامة عن عائدات ونفقات قطاع الغابات في الاتحاد الروسي، مشيراً إلى أن هذا البلد لديه أكبر مساحة من أراضي الغابات، تضم ٧٠ في المائة من الغابات الشمالية، و ٢٥ في المائة من الغابات البكر. ويمثل قطع الأخشاب الجانب الأكبر من العائدات الحرجية (٧٠ في المائة) تليه المدفوعات مقابل استخدام الغابات (٢٠ في المائة) والترفيه (١٠ في المائة). وقد زادت صادرات الأخشاب المستديرة إلى ما يزيد على الضعف من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٦. وجاءت معظم النفقات المتعلقة بإدارة الغابات في هذا البلد من الميزانية الاتحادية. وقد أنفق ما يقرب من نصف هذه المبالغ (٤٦ في المائة) على أنشطة حماية الغابات وإعادة التشجير.

٤٧ - وبعد العروض التي قدمها أعضاء حلقة النقاش، طرح رئيس الفريق العامل ١ الأسئلة التالية ودعا المشاركين إلى الدخول في مناقشات تفاعلية، مع التركيز على تقديم إجابات على هذه الأسئلة:

١' ما هي مصادر تمويل الغابات الموجودة حالياً على المستوى الوطني؟ وأين ينبغي أن نستثمر للحصول على مزيد من التمويل؟ وكيف يمكن توجيه التدفقات المالية في قطاعات أخرى بنجاح من أجل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات؟

٢' كيف يمكن للجهود المبذولة لمتابعة التحولات نحو الاقتصادات الخضراء والقضاء على الفقر أن تساعد على تعبئة موارد وطنية للغابات؟

٣' ما هي التغيرات المؤسسية والرقابية والسياسية المطلوبة على المستوى الوطني لتعبئة موارد للغابات بطريقة ناجحة ولدعم برنامج وطني أو آلية مؤسسية لتشجيع تمويل الغابات؟

٤' ما هي الدروس الرئيسية التي يمكن استخلاصها من التجارب الناجحة لبعض البلدان في تعبئة التمويل على المستوى الوطني؟

موجز النقاط الرئيسية

٤٨ - يعكس القسم ثانياً أعلاه المقترحات والإجراءات والتوصيات الرئيسية التي خرجت من المناقشات التفاعلية حول الأسئلة المطروحة أعلاه.

الفريق العامل ٢ حلقة نقاش عن تعبئة التمويل لجميع أنواع الغابات على المستوى الدولي

٤٩ - عقد الفريق العامل ٢، في إطار البند ٤ '٢'، حلقة نقاش يوم ١٩ أيلول/سبتمبر عن تعبئة التمويل لجميع أنواع الغابات على المستوى الدولي. وقد رأس الاجتماع السيد عبد الله.

عرض قدمه السيد أيان غراي، أخصائي الإدارة المستدامة للغابات، مرفق البيئة العالمية

٥٠ - سلط العرض الذي قدمه السيد غراي الضوء على جملة أمور من بينها الإدارة المستدامة للغابات/الآلية التشجيعية للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها باعتبارها السبيل إلى تعزيز الموارد اللازمة للإدارة المستدامة للغابات، وشرح الطريقة التي تستطيع بها البلدان الوصول إلى هذا الحافز الخاص. وأوضح كيف أن هذا المطلب بإدماج مجالين على الأقل من مجالات التركيز قد حقق بعض التكامل الشامل لعدة قطاعات ومشاركة قطاعات أخرى بخلاف الإدارات الحرجية، مثل وزارات المالية، والزراعة، والبيئة. وأوضح أيضاً العدد المنخفض الحالي من المشاريع التي تخرج من الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، وأقل البلدان نمواً في أفريقيا. وشدد بصفة خاصة على ضرورة تجميع الوظائف والخدمات المختلفة للغابات من أجل تحقيق تأثير أكبر وبلوغ أهداف متعددة.

عرض قدمه السيد روب بوسينك، وزير الشؤون الاقتصادية والزراعة والابتكار، هولندا

٥١ - تناول السيد بوسينك الطبيعة الحزأة لتمويل الغابات، والتي أدت إلى ما يربو على ٤١ مساراً من مسارات التمويل الحرجي العاملة المتعددة الأطراف. وأوضح أيضاً كيف أن

الإدارة المستدامة للغابات كانت حاسمة في تحقيق النمو الأخضر. ولتحقيق التقدم في هذا المجال، أكد على أهمية وجود روابط قوية مع أبعاد إنمائية أخرى، مثل الأمن الغذائي، والمياه، والزراعة. وتم أيضاً توضيح أهمية تعزيز أسواق للمنتجات الحرجية المنتجة بصورة مستدامة عن طريق تغيير مواقف المستهلكين، وإنشاء أسواق قانونية، وتعزيز البيئة التمكينية. واقترح في ختام بيانه إنشاء مؤسسات "وساطة" مبتكرة لتيسير حصول البلدان النامية على التمويل من مصادر مختلفة.

عرض قدمه السيد فابيان شميت، مستشار السياسات الحرجية الدولية، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ألمانيا

٥٢ - قدم السيد شميت لمحة عامة عن تمويل الغابات من منظور ألماني، موضحاً تفاصيل مساهمات ألمانيا المختلفة. وتناول السيد شميت بشكل خاص عمل آخر آلية للتمويل الابتكاري في ألمانيا، وصندوق عن الطاقة والمناخ. ويوفر صندوق الطاقة والمناخ الذي تَكُون من "عائدات مزاد" نظام الاتحاد الأوروبي لتداول انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتمويل إضافي للمناخ. ففي عام ٢٠١٠، قدم الصندوق نحو ٥٠٠ مليون دولار، استخدم ٢٠ في المائة منها لتمويل الغابات والتنوع البيولوجي. وقدم السيد شميت أيضاً تقديراً واقعياً لتمويل المبادرة المعززة، مشيراً إلى الهياكل المختلفة التي يمكن أن تتخذها آلية هذه المبادرة، واقترح حلولاً محتملة.

عرض قدمه السيد بيتر دي مارش، مسؤول التنسيق بالاتحاد الكندي لأصحاب غابات الأخشاب

٥٣ - ركز السيد دي مارش في العرض الذي قدمه على ثلاثة "أساطير" مرتبطة بالاستثمار في الغابات الخاضعة للرقابة المحلية وغابات أصحاب الحيازات الصغيرة: فقال إن أصحاب الحيازات الصغيرة وحائزي الغابات الأسرية ليست لديهم القدرة المطلوبة للدخول في مشاريع ناجحة؛ وإن مثل هذه الاستثمارات يمكن أن تكون بمثابة مصائد فقر بالنسبة لهم؛ وإنهم حتى إذا نجحوا، ستظل أهميتهم ضئيلة ولا تُذكر، حيث يعملون فقط من أجل أسواق خاصة. وأوضح كيف يمكن تبديد هذه الأساطير عندما تتوفر ظروف تمكينية معينة. وتشمل الظروف التمكينية الضرورية لتبديد هذه الأساطير حقوق ملكية مأمونة، وحقوق للنفاذ؛ وجميعيات فعالة؛ ونفاذ إلى الأسواق العادلة وخدمات إرشاد جيدة؛ وتعزيز الاستثمارات التمكينية والاستثمارات في الأصول.

٥٤ - وبعد العروض التي قدمها أعضاء حلقة النقاش، طرح رئيس الفريق العامل ٢ الأسئلة التالية ودعا المشاركين للمشاركة في مناقشات تفاعلية، تركز على تقديم إجابات لهذه الأسئلة:

١' مَن هم اللاعبون الرئيسيون في تعبئة التمويل الدولي للغابات، وكيف يمكن تعزيز أدوارهم؟

٢' ما الذي يمكن عمله أكثر من ذلك لتحسين تنسيق ومواءمة الإجراءات والأولويات من جانب البلدان/الوكالات المانحة؟

٣' ما هو دور القطاع الخاص، وكيف يمكن إشراكه في القيام بدور أكبر لتعبئة موارد من أجل الإدارة المستدامة للغابات؟

٤' تسيطر المبادرة المعززة على التمويل الدولي بالنسبة لأنواع معينة من الغابات. فكيف يمكن العمل على تمويل جميع أنواع الغابات والأشجار خارج الغابات؟ وما هي النصيحة التي تقدم للبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى التي لم تستفد بعد من المبادرة المعززة؟

موجز النقاط الرئيسية

٥٥ - يعكس القسم ثانياً أعلاه المقترحات والإجراءات والتوصيات الرئيسية التي خرجت من المناقشات التفاعلية حول الأسئلة أعلاه.

ياء - البند ٤ '٣' التطورات الجديدة في تمويل الغابات

الجلسة العامة (٢٠ أيلول/سبتمبر)

٥٦ - استمع المشاركون في الجلسة العامة إلى موجز للمناقشات التي دارت في الفريقين العاملين ١ و ٢ بعد ظهر يوم الأربعاء. وبعد ذلك دعا الرئيس المشارك السيدة مكالين لإطلاع الفريق على التطورات الجديدة في تمويل الغابات. ثم نظرت الجلسة العامة في البند ٤ '٣': التطورات الجديدة في تمويل الغابات.

حلقة نقاش عن التطورات الجديدة في تمويل الغابات

٥٧ - سلطت السيدة مكالين الضوء على أهمية عمل العملية التيسيرية للمساعدة على تحسين فهم تمويل الغابات. وركزت بشكل خاص على الحماس الذي أبدته البلدان المانحة والبلدان المتلقية على حد سواء بالنسبة لمشاريع تمويل الغابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، وأقل البلدان نمواً في أفريقيا، وقدمت لمحة عامة عن الدروس الرئيسية التي قدمتها حلقات العمل الأربع الأولى للعملية التيسيرية من حيث تحديد الثغرات والعقبات والفرص فيما يتعلق بتمويل الغابات. وقد جمعت العملية

التييسيرية في أقل من ثلاث سنوات منذ إنشائها ٢,٤ مليون دولار للدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، وأقل البلدان نمواً في أفريقيا لإتاحة مشاركة ممثلي البلدان والمجموعات الرئيسية. ولم تساعد العملية التييسيرية فقط على تحديد الفرص القائمة بالنسبة لتمويل الغابات عن طريق اتباع نهج مشترك بين عدة قطاعات، وإنما كشفت أيضاً عن طائفة من الفرص الجديدة مثل التنوع البيولوجي الزراعي، والسياحة الإيكولوجية، ومفهوم "من القمة إلى القاع"، والتي اعترفت جميعها بالعلاقة الوثيقة بين الغابات والمناظر البحرية، ونهج المناظر الطبيعية الذي فتح الباب أمام استعادة البيئة الحرجية، والذي تضمن الأشجار خارج الغابات، في إطار الإدارة المستدامة للغابات. وكان سيتعذر تسليط الضوء على هذه الفرص والمفاهيم لو أن حلقات العمل ركزت فقط على قطاع الغابات. وأشارت السيدة مكالبين أيضاً إلى العمل الجاري الذي يقوم به منتدى الأمم المتحدة بالنسبة للتنمية الحرجية والاقتصادية، وأهمية هذا العمل في إبراز قيم النقدية وغير النقدية للغابات، والقيم الشاملة لعدة قطاعات. ثم دعت السيدة ليلي لتقديم العرض الخاص بها عن هذا الموضوع.

العرض الذي قدمته السيدة ليلي عن "الغابات والتنمية الاقتصادية"

٥٨ - قدمت السيدة ليلي لمحة عامة عن ثلاث ورقات أساسية تتناول الغابات والتنمية الاقتصادية يجري إعدادها للدورة العاشرة لمنتدى الأمم. وشددت في العرض الذي قدمته على أهمية اتباع نهج متكامل وشامل لعدة قطاعات تجاه الغابات يستند إلى التعاون المشترك بين المؤسسات.

٥٩ - وأوضحت الورقة الأولى، وهي عن المساهمات الاقتصادية للغابات (أعدها السيد أرون أغراوال)، أن المساهمات النقدية الرسمية للغابات قدرت بمبلغ ٢٠٠ بليون دولار سنوياً بالنسبة للبلدان العالم النامي. وهذا الرقم يعادل تقريباً ضعف مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية على الغابات. وقُدرت القيم غير النقدية التي حققتها الغابات بأنها تعادل من ثلاثة إلى ستة أمثال المساهمة النقدية للبلدان التي تتوفر بشأنها بيانات البحوث.

٦٠ - وقُدر أيضاً ما بين ١,٢ بليون و ١,٦ بليون من السكان يعيشون في الغابات أو بالقرب منها، ويعتمدون بشكل مباشر على الغابات في سبل معيشتهم. ولاحظت أن المنتجات الحرجية تعد حيوية بالنسبة لسكان الحضر أيضاً، إذ توفر خشب الوقود، والفحم النباتي، والأدوية. ويتضح من تحليل السيد أغراوال أن هناك علاقة قوية بين مكان السكان الفقراء والغابات.

٦١ - وأوضحت الورقة الثانية، وهي عن الروابط الشاملة لعدة قطاعات (من إعداد السيدة ليلي) التأثير المباشر للتطورات الشاملة لعدة قطاعات على اتجاهات استخدام الأراضي في

المدى الطويل، وكعوامل محركة لإزالة الغابات والتشجير. واشتملت هذه التطورات على جملة أمور من بينها تأثير الوقود الحيوي، والأمن الغذائي، والنمو السكاني، والتحضر، وأنماط الاستهلاك، والاستيلاء على الأراضي، وتغير المناخ. ثم انتقلت إلى قطاع النقل، فأشارت إلى أن الطرق تعد من الأسباب الرئيسية لإزالة الغابات، ولكنها تعمل أيضاً كمحرك للأسواق بالنسبة لتجارة الأخشاب.

٦٢ - ولا يزال خشب الوقود والفحم النباتي يمثلان المصدر الرئيسي للطاقة بالنسبة للفقراء، حيث يستخدم ٢,٧ بليون من السكان ٩٠ في المائة من هذه الكتلة الحيوية التقليدية. ويتركز استخدام خشب الوقود من الناحية الجغرافية في آسيا وأفريقيا - مع استقرار الطلب في آسيا وتزايد في أفريقيا. وأشارت أيضاً إلى الاتجاه الخاص بتزايد الاستثمار في القوى الهيدرولية في البلدان التي توجد لديها مساحات واسعة تكسوها الغابات، وهذا الاستثمار تحركه جزئياً الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي.

٦٣ - وبعد أن أشارت السيدة ليلي إلى الشعبية المتزايدة لنهج المناظر الطبيعية ودفع مقابل الخدمات البيئية للغابات والاستخدامات الأخرى للأراضي، أوضحت الصعوبات الخاصة بإجراء تقييم يعول عليه لفوائد مثل هذه المدفوعات. وفيما يتعلق بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وتمويل الغابات، أشارت إلى أنه بينما توجد مشاريع عديدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، إلا أنها مشاريع صغيرة وتوفر موارد مالية غير كافية للتصدي لإزالة الغابات نتيجة للقيمة العالية للمحاصيل النقدية الصناعية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المشاريع يمكن أن تحول الاهتمام عن قضايا أكبر مثل إصلاح السياسات، ولا تعالج قضايا الزراعة والقضايا الهيكلية الأخرى المتعلقة بإزالة الغابات.

العرض الذي قدمته السيدة جيليان شبرد، زميلة أقدم زائرة، مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية، عن موضوع "القيم غير النقدية للغابات"

٦٤ - عرضت السيدة شبرد الاتجاهات والبيانات المتعلقة بالقيم غير النقدية للغابات، وأهميتها في سياق المساهمات الاقتصادية للغابات. ويُعرّف الدخل غير النقدي من الغابات بأنه المنتجات الحرجية التي تجمعها الأسر المعيشية ولكنها تستهلكها أو تستخدمها في المنزل بدلاً من بيعها، ويبدو هذا الدخل غير منظور بشكل خاص عند النظر إلى القيم الاقتصادية للغابات. وسلطت الضوء على نتائج تستند إلى دراسة مقارنة عن الاعتماد على الغابات أجراها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في ٢٣ بلداً خلال الأعوام الأربعة الماضية. ووجدت الدراسة أن مستويات الاعتماد على الغابات يمكن تجميعها ضمن ثلاث فئات: اعتماد

منخفض (٩-١٨ في المائة من الدخل)، واعتماد متوسط (٢٥-٣٥ في المائة من الدخل)، وسكان الغابات - وهم أكثر ندرة - ويعتمدون على مستويات تبلغ ٥٠ في المائة أو أكثر.

٦٥ - وأشارت السيدة شبرد إلى أن مدى حصول السكان على دخل من الغابات يتوقف على الفرص المتاحة أمامهم؛ وتعد الغابات بشكل عام مصدر دخل كملجأ أخير. وتوجد لدى السكان في الأماكن النائية إمكانيات أقل للعمل خارج المزرعة وفرص أقل للوصول إلى الأسواق؛ وقد أدى هذا إلى اعتماد أكبر على الغابات. غير أن الاعتماد على الاستخدامات غير النقدية للغابات قد لوحظ حتى في الحالات التي توجد فيها فرص للوصول إلى الأسواق، حيث لا توجد مبيعات نقدية للمنتجات الحرجية.

٦٦ - وأشارت إلى أنه بينما توجد بيانات عن الإنتاج والاستهلاك الزراعي، إلا أن جمع البيانات عن المنتجات الحرجية غير الخشبية منخفض بدرجة كبيرة ولم يتم رصده ببساطة. ونتيجة لذلك، لم يلاحظ مدى اعتماد السكان المحليين على الغابات بدرجة كبيرة ولم يتم تقييمه بصورة متعمقة. وشددت السيدة شبرد على الحاجة إلى مزيد من البيانات عن المنتجات الحرجية غير الخشبية حتى يتسنى إيجاد فهم لدور الغابات بالنسبة للسكان الريفيين.

العرض الذي قدمه السيد أدمو عن حلقة العمل بشأن تمويل الغابات للبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض

٦٧ - لخص السيد أدمو النتائج الرئيسية لمشروع العملية التيسيرية عن تمويل الغابات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، مع التركيز على البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض. وأوضح السيد أدمو هيكل المشروع المكون من ثلاثة أجزاء، بدءاً من إحدى عشرة دراسة (بما في ذلك سبع دراسات حالة وطنية)، ثم حلقات العمل الإقليمية الفرعية الأربع (طهران، ١٢-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛ ونيامي، ٣٠ كانون الثاني/يناير - ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢؛ وبورت أوف اسبين، ٢٣-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢؛ ونادي، فيجي، ٢٣-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢)، وانتهاءً بسلسلة من الندوات الخاصة بالسياسات، والمطبوعات، والاستراتيجية الخاصة بتمويل الغابات للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض. وأوضح أنه يمكن فقط تسليط الضوء على فرص جديدة من منظور شامل لعدة قطاعات، مثل الاستفادة من المنتجات الحرجية غير الخشبية، واستعادة البيئة الحرجية، والسياحة الإيكولوجية.

العرض الذي قدمته مارلين هيدلي، المسؤولة التنفيذية ومسؤولة الحفاظ على الغابات، إدارة الغابات، جامايكا

٦٨ - قدمت السيدة هيدلي معلومات أساسية مختصرة عن حلقتي العمل حول تمويل الغابات للدول الجزرية الصغيرة النامية، واللتين نظمتها أمانة منتدى الأمم المتحدة. وأبلغت الاجتماع بأن حلقتي العمل كانتا تتسمان بطابع إقليمي فرعي، مع حضور ممثلين لجزر الكاريبي والمحيط الهادئ. وقد عُقدت حلقتا العمل في ترينيداد وتوباغو، وفيجي. وناقش المشاركون في ترينيداد وتوباغو الصندوق الأخضر، وهو آلية تمويل وطنية داخلية لتشجيع إدارة الغابات من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة، وبمول هذا الصندوق من الضرائب. وأشارت إلى خروج توصية رئيسية من حلقة عمل فيجي تقضي بضرورة تعزيز النهج الإقليمية تجاه تمويل الإدارة المستدامة للغابات. وهناك حاجة بشكل خاص إلى تعزيز المنظمات الإقليمية حتى تتمكن من دعم البلدان الأعضاء وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهذا من شأنه أن يساعد على التصدي لمشكلة الافتقار إلى القدرة في فرادى البلدان. وكان من بين التوصيات الأخرى إجراء تقييم اقتصادي يركز على الغابات في سياق شامل لعدة قطاعات، وتأكيد قيمة الغابات ومساهماتها في قطاعات أخرى. وطالبت منتدى الأمم المتحدة بتوجيه اهتمام خاص إلى مدى تضرر الدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث تمويل الغابات، وإلى بحث إمكانية وضع منهاج لهذه الدول في الدورة العاشرة للمنتدى، ليس فقط لمناقشة تمويل الغابات، وإنما لمناقشة جوانب أخرى تؤثر فيها أيضاً.

العرض الذي قدمه السيد حسين معيني - معبودي

٦٩ - لخص السيد معيني - معبودي الأنشطة الثلاثة الرئيسية القادمة للمنتدى في الفترة الفاصلة بين الدورات عن تمويل الغابات، وهي مشروع العملية التيسيرية عن تمويل الغابات في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، ودراسة تأثيرات المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها على تمويل الغابات، ومشروع عن تأثير تغير المناخ بالنسبة لتمويل الغابات. ويهدف المشروع الأول إلى تحديد الثغرات والعقبات والفرص بالنسبة لتمويل الغابات في أفريقيا وأقل البلدان نمواً. وهذا المشروع تموله حكومة ألمانيا وسيصدر سلسلة دراسات (أربع دراسات مواضيعية وأربع دراسات حالة قطرية) لمناقشتها في حلقتي عمل (في داكار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وفي نيروبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣). ويتكون المشروع الخاص بتأثير المبادرة المعززة على تمويل الغابات، والذي تموله أمانة منتدى الأمم المتحدة وحكومة النرويج، من دراستين (آثار المبادرة المعززة على التمويل الأعرض، وآثار تسعير كربون الغابات على تمويل الغابات). وسيجري استعراض ومناقشة هاتين

الدراستين في اجتماع للخبراء بمشاركة أعضاء الفريق الاستشاري المعني بالتمويل في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في نيويورك. وستقدم جميع هذه الدراسات إلى الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص. وأخيراً، فإن المشروع الأخير الذي يهدف إلى دراسة تأثير تمويل تغير المناخ على تمويل الغابات، تموله إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وسيكون من دراسة تعقبه حلقتا عمل إقليميتان فرعيتان في عام ٢٠١٣. وستستخدم نتائج هذا المشروع في المناقشات التي ستجري أثناء الدورة الحادية عشرة لمنتدى الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥.

إعلان من ممثل الاتحاد الروسي

٧٠ - أكد ممثل الاتحاد الروسي أنه نظراً لأهمية الغابات في بلده، فإن الاتحاد الروسي يعترف أيضاً بالحاجة إلى تحسين جمع البيانات والمعلومات التي من شأنها تيسير اتخاذ قرارات مستنيرة. وقال إن روسيا تعترف أيضاً بالقيمة المضافة لمنتدى الأمم المتحدة والمساهمة التي يقدمها فيما يتعلق بهذا الموضوع وبمحالات أخرى. وظل الاتحاد الروسي، هو وبلدان مانحة أخرى، يتصدى لكيفية المساهمة في الصندوق الاستئماني لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات لكي يواصل أعماله. وقد اتخذ الاتحاد الروسي في هذا الصدد قراراً بتقديم ٣٠٠ ٠٠٠ دولار سنوياً لهذا الصندوق الاستئماني، بدءاً من عام ٢٠١٤.

٧١ - وبعد هذا الإعلان، دعا الرئيس المباشر السيدة إيفا مولر، المديرية بمنظمة الأغذية والزراعة لعرض مناقشات حلقة النقاش عن التطورات الجديدة في تمويل الغابات.

حلقة نقاش عن التطورات الجديدة في تمويل الغابات

العرض الذي قدمه السيد ماركو بوسكولو، مسؤول الغابات، منظمة الأغذية والزراعة

٧٢ - عرض السيد بوسكولو التجارب والدروس المستفادة من الاستراتيجيات الوطنية لتمويل الغابات. وأشار إلى أن التحديات الرئيسية التي ينبغي مواجهتها هي في انقطاع الصلة بين قطاعي الغابات والتمويل، والافتقار إلى استراتيجية تمويل تستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية. وتتمثل بعض الدروس المستفادة الرئيسية في الحاجة إلى فهم مصادر وآليات التمويل القائمة والظروف التمكينية في بلد ما. وتعد الظروف التمكينية حاسمة، مثل الإدارة الرشيدة، وتقاسم المعرفة، وتنمية الدراية الفنية، والقدرات المحسنة. ولهذا ينبغي أن تركز الاستراتيجيات الوطنية لتمويل الغابات على العوامل التعزيزية، بما في ذلك تعزيز القدرة المؤسسية، وتعزيز الإدارة القطاعية، والمشاركة، وإيجاد مؤسسات تمويل خاصة لأصحاب الحيازات الصغيرة، وتيسير توليد المعلومات وتقاسمها.

العرض الذي قدمه السيد جركر سانبرغ، مدير مرفق البرامج الحرجية الوطنية

٧٣ - بدأ السيد سانبرغ بتسليط الضوء على تأثير مرفق برامج الحراجة الوطنية في عدد من المجالات: فالقيادة القطرية كانت مهمة؛ وكانت هناك مشاركة من أصحاب الشأن، ولكن لا تزال توجد بعض الثغرات؛ ولا يزال التعاون على نطاق القطاعات محدوداً. وعرض بعد ذلك التغيير من مرفق برامج الحراجة الوطنية إلى مرفق الغابات والمزارع. وعرض المرفق هو "تعزيز الإدارة المستدامة للغابات والمزارع عن طريق دعم المنظمات والبرامج المحلية والوطنية والإقليمية لتحقيق المشاركة في السياسات والاستثمارات التي تلبي احتياجات السكان المحليين". وسيركز مرفق الغابات والمزارع على دعم أصحاب الحيازات الصغيرة، والمرأة، والمجتمع المحلي، ومجموعات الشعوب الأصلية التي تعتمد على الغابات والمزارع للمشاركة في حوار في مجال السياسات والوصول إلى التمويل والاستثمار؛ والبرامج السياسية المتعددة القطاعات لأصحاب الشأن على المستويين المحلي والوطني من أجل تحسين التنسيق الحكومي؛ والاتصال ونشر المعلومات الرئيسية والتعلم.

العرض الذي قدمه السيد ديفيد كوبر، مدير شعبة الشؤون العلمية والتقنية والتكنولوجيا بأمانة الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي

٧٤ - أكد السيد كوبر على العلاقة الوثيقة التي تربط بين الإدارة المستدامة للغابات وحفظ التنوع البيولوجي. وهذا ما تعبر عنه أهداف الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي في هذه الفترة، والتي تشمل حصر فقدان الموائل الطبيعية بمقدار النصف؛ والحاجة إلى إدارة المناطق الخاضعة للزراعة والغابات وتربية الأحياء المائية بصورة مستدامة؛ وتعزيز صمود النظام الإيكولوجي، ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزونات الكربون عن طريق الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة ما لا يقل عن ١٥ في المائة من النظام الإيكولوجي المتدهور. وتعد استراتيجيات تعبئة التمويل لحفظ التنوع البيولوجي ماثلة لاستراتيجيات تمويل الغابات، بما في ذلك الآليات المالية الجديدة والمبتكرة (الدفع مقابل الخدمات البيئية؛ وحالات التقاص؛ والإصلاحات الضريبية؛ والأسواق الخضراء؛ وتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ). وأشار إلى أنه يلزم استثمار حوالي ٣١ بليون دولار سنوياً من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠٢٠ لتلبية احتياجات تمويل العناصر الحرجية. وقال أيضاً إن التمويل الداخلي العام سيظل المصدر الغالب، ولكن سيظل خارج ميزانيات التنوع البيولوجي ووزارات البيئة.

العرض الذي قدمه السيد تيم كروستفرسن، مهندس حرجي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٧٥ - قدم السيد كروستفرسن عرضاً عن المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها باعتبارها حافزاً للاقتصاد الأخضر. ووصف الاقتصاد الأخضر بأنه

اقتصاد ”يقل فيه انبعاث الكربون، وتزداد فيه كفاءة استخدام الموارد، كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية، ويحافظ على رأس المال الطبيعي ويحسنه“. ولاحظ أن كثير من البلدان التي استثمرت في النمو الأخضر كانت تستثمر في الغابات، مثل ألمانيا وجمهورية كوريا. وأوضح أيضاً أنه كانت هناك تغييرات ناشئة في الاقتصاد الأعرض يمكن أن تعود بالفائدة على الغابات، ويمكن أن تعجل بها الاستثمارات في الإدارة المستدامة للغابات والمبادرة المعززة. ومن المعترف به أن المبادرة المعززة يمكن أن تنجح فقط على أساس التخفيف من غازات الاحتباس الحراري بدرجة كافية، ويمكن أن تعمل بصورة أفضل في سياق الأهداف الأوسع للتنمية المستدامة، وعلاوة على ذلك، يمكن أن تكون استثمارات المبادرة المعززة والخبرات حافزاً هاماً للانتقال إلى اقتصاد أخضر. وأكد أيضاً أن العوامل المحركة لإزالة الغابات من المحتمل ألا تتأثر بحوافز المبادرة المعززة وحدها، ولكن هناك حاجة إلى إيجاد روابط مع الأهداف الإنمائية الأوسع، وخاصة التخطيط المستدام لاستخدام الأراضي. وفي هذا الصدد، فإن هناك حاجة إلى موازنة استراتيجيات المبادرة المعززة مع استراتيجيات التنمية الوطنية؛ وإيجاد ظروف تمكينية وتشجيع التنسيق الشامل لعدة قطاعات؛ وربط الضمانات بالمنافع المتعددة للمبادرة المعززة؛ وإيجاد صيغة تجمع بين الحوافز والمثبطات داخل البلدان؛ وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص.

العرض الذي قدمه السيد أمها بن بوانغ، المدير المساعد لشعبة المعلومات الاقتصادية والمعلومات عن الأسواق، المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية

٧٦ - أشار السيد بن بوانغ إلى أن الغابات الاستوائية لا تزال الأكثر تعرضاً لعمليات إزالة الغابات، والتدهور، والتعدي، والحصاد المفرط، والحصاد غير القانوني، ولا تزال الثغرات الرئيسية الخاصة بتمويل الغابات في المناطق الاستوائية ثغرات حقيقية وملحة، وهذا يعزى بصورة أساسية إلى ارتفاع تكاليف ضمان شرعية واستدامة هذه الغابات. ومنذ إنشاء المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية في عام ١٩٨٦، قامت هذه المنظمة بتعبئة ٣٧٠ مليون دولار على شكل تمويل للغابات لتغطية ١٠٠٠ مشروع، وإعداد مشاريع، وأنشطة تم تنفيذها أساساً في بلدان الأعضاء المتلقية. وأشار إلى الأوضاع الاقتصادية العالمية غير المواتية، وقاعدة التمويل الضيقة للمنظمة، وتزايد عدد البلدان الأعضاء في المنظمة التي تتلقى المساعدة باعتبارها من العوامل الرئيسية لتضاؤل التمويل في المنظمة، وخاصة فيما يتعلق بصندوق شراكة بالي، الذي يحتاج إلى تجديد موارده بصورة فورية، والحساب الفرعي للبرنامج المواضيعي، الذي أصبح دون مستوى تمويله الأولي المستهدف. ونظراً لحاجة المنظمة إلى أن تكون أكثر استراتيجية وابتكاراً واستباقية، فإنها تضاعف جهودها في مجال تمويل الغابات عن طريق برامجها المواضيعية، ومنتديات الاستثمار الخاصة بالغابات الاستوائية، والبرامج التعاونية، والشراكات الاستراتيجية،

والمشاركة في النداءات ذات الصلة لتقديم اقتراحات. ومع دخول المنظمة مرحلة جديدة في إطار الاتفاق الدولي للأخشاب المدارية في عام ٢٠٠٦، فإنها ستسعى لعمل المزيد بموارد أقل، والعمل من أجل تحسين الظروف التمكينية والتزام المانحين بتمويل الغابات.

الفريق العامل ١ حلقة نقاش عن الثغرات والاحتياجات والفرص في تمويل الغابات على المستوى الوطني

٧٧ - عقد الفريق العامل ١ في إطار البند ٤ '٣' من جدول الأعمال حلقة نقاش يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر عن الثغرات، والاحتياجات، والفرص في تمويل الغابات على المستوى الوطني. وقد رأس الجلسة السيد جورسيث.

العرض الذي قدمه السيد توني سيمونز، المدير العام للمركز العالمي للزراعة الحرجية

٧٨ - بدأ السيد سيمونز بالإشارة إلى أن الإجراء والاستثمار يمثلان عادة المرحلة الأخيرة لعملية تبدأ بالتوعية، وتنتقل إلى الفهم، ثم الاعتراف، وتصل في النهاية إلى حالة من التقدير. والتحدي الرئيسي في سياق الغابات يتمثل في أنه يلزم قدر أكبر من التوعية في هذه المرحلة.

٧٩ - وسلط الضوء على درجة التباين فيما تعنيه الغابة، وهذا يتوقف على النسبة المثوية للغطاء التاجي وكيف يؤثر ذلك على القدرة بالنسبة لآلية التنمية النظيفة. وأكد أيضاً على الحاجة إلى رؤية متكاملة عن الغابات والأشجار خارج الغابات (الحراثة الزراعية والزراعة الحرجية). وشدد السيد سيمونز أيضاً على الفرص المرتبطة بحيازة الأراضي لاجتذاب الاستثمار في الغابات.

٨٠ - وأوضح أن الأسواق وحدها ليست الحل بالنسبة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وأن الكربون ليس سوى جزء واحد من الصورة الأكبر للغابات. واقترح أنه ينبغي تمويل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها بصورة متساوية من جانب الأسواق والمساعدة الإنمائية الرسمية، مع استقلال عملية القياس والإبلاغ والتحقق عن الحكومات. وأشار إلى وجود جهات فاعلة متعددة في تمويل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، بما في ذلك الحكومات، والوسطاء، والقياس، والإبلاغ، والتحقق، والمديرون، والمجتمعات المحلية. وقال في ختام كلمته إن فرص التمويل بالنسبة للغابات في الدائرة المائية والهيدرولوجية أكبر بكثير من قدرة التمويل في خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.

العرض الذي قدمه السيد هرمن سافنيجي، منسق البرامج

٨١ - قدم السيد سافنيجي بعض الأفكار الثابتة عن استراتيجيات التمويل بالنسبة للإدارة المستدامة للغابات استناداً إلى مبادرة شراكة في أمريكا اللاتينية. وسلط الضوء على أهمية العمليات التعاونية الاستراتيجية المتعددة الفعاليات، والتي يمكن أن تؤدي إلى مستويات عالية من المشاركة، والأفكار الثابتة الجديدة، والسياسات، والشراكات.

٨٢ - وشدد على ضرورة إيجاد ترابط وألفة بين المؤسسات الحرجية والتجارية والمالية، وأن الأمر يحتاج إلى "الجزرة والعصا" على حد سواء، أي حوافز وساحة تنظيمية مهيأة.

٨٣ - وقال السيد سافنيجي إن الافتقار إلى فهم التمويل المحلي يمثل تحدياً نظراً لأن معظم المنتجين الحرجيين من الصغار. وفي هذا السياق، فإن استراتيجيات ربط صغار المنتجين بالتمويل الواسع النطاق تمثل تحدياً كبيراً.

٨٤ - وأشار إلى أن التعاون الدولي يمكن أن ييسر ويحسن تمويل الغابات على المستوى الوطني عن طريق توفير استثمارات تمكينية يمكن أن توجه إلى بناء القدرة وتقاسم المعرفة، وإنشاء نظم للحد من المخاطر والضمانات.

٨٥ - وأكد أنه لا يوجد حل واحد مناسب للجميع فيما يتعلق بتمويل الغابات. غير أنه يمكن تجميع الدروس المستفادة من العمليات التيسيرية مثل منتدى الأمم المتحدة ومرفق برامج الحراجة الوطنية لإعداد دليل عملي أو وثيقة مرجعية.

العرض الذي قدمه السيد بول لان، كبير الخبراء، السياسات القطاعية، وزارة الصناعات الأولية، نيوزيلندا

٨٦ - قدم السيد لان منظوراً لتمويل الغابات على المستوى الوطني استناداً إلى تمويل الغابات في نيوزيلندا بمنطقة المحيط الهادئ. وقال إن نيوزيلندا تقدم التمويل لمشاريع التنمية الاقتصادية في المنطقة. وتقوم الغابات والحراجة بدور غير مباشر ولكنه دور رئيسي.

٨٧ - ولاحظ أن حجم الغابات ونطاقها يتباين بدرجة كبيرة في جزر المحيط الهادئ - فتمثل بابوا غينيا الجديدة، وجزر سليمان، وفيجي ٩٥ في المائة من مساحة الغابات. وتتلقى هذه البلدان معظم الدعم الدولي في المنطقة. ويتمثل المأزق في أن البلدان الأخرى التي لديها مساحة أقل من الغابات لديها أيضاً قضايا حرجية. فالغابات تعد مصدراً هاماً للأخشاب وخشب الوقود؛ وهي تعمل على تحسين جودة المياه، والحد من تآكل التربة، وتوفير موئلاً، وتنتج طائفة واسعة من المنتجات الحرجية غير الخشبية.

٨٨ - وتشمل التحديات الرئيسية: الافتقار إلى القدرة على وضع وتنفيذ سياسات وحوكمة تتعلق بالغابات؛ والطلبات المتعددة على الأراضي؛ والافتقار إلى معلومات عن الموارد الحرجية؛ وحصول البلدان على اهتمام دولي ضئيل نسبياً بسبب صغر حجمها.

٨٩ - وتشمل الاحتياجات الرئيسية ضرورة وجود قيادة لبناء شراكات على نطاق قطاعات الأراضي والموارد الطبيعية داخل البلدان، ومشاركة مالكي الأراضي والمجتمعات المحلية؛ والحصول على مزيد من الدعم للتنقيف والتدريب في المجالات السياسية والتقنية.

٩٠ - وأشار إلى أن منظمات من قبيل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي تقدم المساعدة لبلدان في الإقليم، وأنه نظراً لأن كثير من البلدان في الإقليم صغيرة الحجم، تعد المؤسسات الإقليمية، من قبيل أمانة جماعة المحيط الهادئ، مهمة في مجالي التعزيز والمساعدة لتنسيق البرامج والأنشطة.

العرض الذي قدمه السيد جوزيف كويننا، منسق شبكة بحوث الغابات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمنسق البديل للمجموعة الرئيسية العلمية والتقنية التابعة لمرافق برامج الحراجة الوطنية

٩١ - أشار السيد كويننا إلى أن ٢٢ في المائة فقط من الغابات الاستوائية في أفريقيا لا يزال موجوداً، وأن لدى الإقليم أعلى خسارة في الغطاء الحرجي، والتي تقدر بما يتراوح بين ٤ ملايين و ٥ ملايين هكتار سنوياً. ولدى هذا الإقليم أيضاً أسرع معدل للنمو السكاني، ولديه مجتمعات ريفية تعتمد بدرجة كبيرة على الموارد الحرجية. كما أشار إلى أن الغابات في الإقليم ترتبط ارتباطاً كبيراً باستخلاص الآليات، وأن الاستثمار الداخلي يوجه بدرجة كبيرة إلى تجهيز الأخشاب.

٩٢ - ويأتي معظم تمويل الغابات في أفريقيا من اعتمادات حكومية. وقال السيد كويننا إن الاستثمار في الغابات كان منخفضاً بسبب انخفاض الاستثمار العام الداخلي، وضعف تحصيل الرسوم من المستخدمين، وانخفاض استثمار القطاع الخاص، وانخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. والأسباب الكامنة وراء ذلك، كما يقول السيد كويننا، هي عدم الاستقرار السياسي، وعدم وضوح حقوق الحيازة والملكية، وارتفاع معدلات الأنشطة الحرجية غير المشروعة.

٩٣ - وبالنسبة لمسألة الثغرات، سلط الضوء على أربعة مجالات رئيسية: ثغرات التمويل؛ وثغرات البيانات؛ والافتقار إلى بيئة تمكينية للاستثمار؛ والافتقار إلى حساب الموارد الحرجية. وتشمل الاحتياجات الرئيسية التي حددها: الحاجة إلى إجراء دراسات رائدة، والحاجة إلى تبسيط الحيازة، والحاجة إلى وضع برامج شاملة لعدة قطاعات ومؤسسات. ومن بين الفرص الرئيسية، كما يقول السيد كويننا، إمكانية التعلم من البلدان التي طورت التمويل للخدمات البيئية، مثل المياه والتنقيب الإحيائي.

٩٤ - وأشار في ختام كلمته إلى أن الاستثمار في الغابات يرتبط بالأداء الاقتصادي العام على المستوى الوطني، مع نمو للناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح من ٦ إلى ٨ في المائة، وأن النمو الاقتصادي كبير بالفعل في مناطق كثيرة من أفريقيا، ومن المحتمل أن يظل كذلك. وينبغي أن يترجم ذلك إلى فرص لتطوير آليات تمويل ابتكارية للغابات في أفريقيا.

العرض الذي قدمته السيدة جيليان شبرد

٩٥ - شددت السيدة شبرد على حاجة قطاع الغابات إلى أن يجد نفسه - ويُنظر إليه - داخل مجموعة أوسع من السياقات، بما في ذلك الدور المباشر وغير المباشر الذي يمكن أن تقوم به الغابات في الإنتاج، وسبل المعيشة، والأمن الغذائي. وقدمت بيانات عن البحوث التي أجريت كجزء من دراسة أعدت لمنظمة الأغذية والزراعة في أوغندا، وأسفرت عن نتائج يمكن أن تستخدم لتوضيح المساهمة الكبيرة للغابات في مختلف السياقات.

٩٦ - وأوضحت أن القيمة الإجمالية للغابات بالنسبة للسكان الريفيين في أوغندا بلغت أكثر من أربعة بلايين دولار؛ وتقدر قيمة الطاقة المستمدة من المنتجات الحرجية بمبلغ ١,٦ بليون دولار - وهي أعلى ثلاث مرات من إجمالي ميزانية الطاقة في هذا البلد (١٤ مليون دولار). وفي أوغندا، يعتمد ٩٧ في المائة من المساكن على المنتجات الحرجية. ويحصل كل أوغندي ريفي على ما قيمته ٢٧ دولاراً من البروتين والفيتامينات والمعادن، وما قيمته ٧ دولارات من الأدوية العشبية سنوياً من الغابات - مما ساعد أوغندا على الاقتراب من بلوغ بعض الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا، فإن احتياجات كسب العيش المستمدة من الغابات في معظم أجزاء أوغندا تعد أهم من القيمة الحرجية للأحشاب. وأشارت إلى أنه بالنسبة لكثير من أقل البلدان نمواً، تعد الزراعة والموارد الطبيعية بشكل عام، بما في ذلك الغابات، من أكبر العناصر التي تساهم في النمو الاقتصادي وتخفيف الفقر. واقترحت السيدة شبرد أنه يمكن لسلطات الغابات ووكالات المعونة إسناد دور أقوى للغابات في التنمية الاقتصادية عن طريق إيجاد سبل لدعم جمع البيانات بصورة أفضل عن دور الغابات والموارد الطبيعية الأخرى في تخفيف الفقر، والأمن الغذائي، والطاقة. ورأت أنه يمكن توليد بيانات اجتماعية واقتصادية تتعلق بالغابات من جانب الاقتصاد الخاص للأسر المعيشية عن طريق وسائل من قبيل الاستقصاءات عن مستويات المعيشة للأسر المعيشية. وأشارت أيضاً إلى ضرورة اتخاذ تدابير في مجال السياسات لإدراج الموارد الحرجية في الحساب الاقتصادي الوطني عن طريق مواءمة السياسات الحرجية والسياسات الزراعية.

٩٧ - وفي أعقاب العروض التي قدمها أعضاء حلقة النقاش، طرح رئيس الفريق العامل ١ الأسئلة التالية، ودعا أعضاء حلقة النقاش للمشاركة في مناقشات تفاعلية، والتركيز على تقديم إجابات لهذه الأسئلة:

- ١' ما هي الثغرات الموجودة حالياً في تمويل الإدارة المستدامة للغابات (الثغرة الجغرافية، وثغرة البيانات، والثغرة المواضيعية)؟، وما هي العقبات التي تعترض تدفق التمويل على المستوى الوطني وما هي سبل التصدي لها؟
- ٢' ما الذي يمكن عمله لتحسين المعرفة والمعلومات عن تدفقات التمويل الوطني؟
- ٣' ما الذي يمكن عمله لاستخدام الأنشطة غير النظامية والتمويل غير النظامي لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات؟
- ٤' أين توجد "الثمار الناضجة" (الفرص) لمواصلة تعبئة التمويل الداخلي؟

موجز النقاط الرئيسية

٩٨ - يعكس القسم ثانياً أعلاه المقترحات والإجراءات والتوصيات الرئيسية التي خرجت من المناقشات التفاعلية حول الأسئلة أعلاه.

الفريق العامل ٢ حلقة نقاش عن الثغرات والاحتياجات والفرص فيما يتعلق بتمويل الغابات على المستوى الدولي

٩٩ - عقد الفريق العامل ٢ في إطار البند ٤ '٣' من جدول الأعمال حلقة نقاش يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر عن الثغرات والاحتياجات والفرص فيما يتعلق بتمويل الغابات على المستوى الدولي. ورأس الاجتماع السيدة دافيدوفيدش.

العرض الذي قدمه السيد أليشار شكوروف، كبير الخبراء المسؤولين عن رصد المشاريع الدولية، إدارة الغابات، وزارة الزراعة والموارد المائية، أوزبكستان

١٠٠ - تناول السيد شكوروف المصادر الرئيسية لتمويل الغابات في أوزبكستان والتي توجد من بينها مصادر داخلية، وهي على وجه التحديد ميزانية وعائدات الدولة من الشجيرات والأنشطة الزراعية؛ ومصادر خارجية، وهي على وجه التحديد جهات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف على شكل منح. وقد ظلت المصادر الداخلية كما هي تقريباً دون تغيير، بينما زادت المصادر الخارجية في السنوات الأخيرة لتركز على تدهور الأراضي والسياسات الحرجية. وفي السياق الإقليمي، عرض نتائج حلقة العمل الأولى عن البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، والتي نظمها منتدى الأمم المتحدة. وكان من بين الثغرات والعقبات

الرئيسية في تمويل الغابات عقبات مؤسسية، وثغرات في الإطار القانوني، والافتقار إلى الاتصالات على نطاق القطاعات، وعدم كفاية القدرات. وفي حين أنه لا يوجد حل وحيد يمكنه تلبية الحاجة إلى تنمية تمويل الغابات وتنفيذ برامج وطنية للغابات واستراتيجيات وطنية لتمويل الغابات، يمكن أن توجه البلدان مجموعة من المشاريع التي تشمل الدفع مقابل الخدمات البيئية، وآلية التنمية النظيفة، والمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، والسياحة الإيكولوجية، والإدارة المشتركة للغابات، والصندوق الوطني للغابات. وأوصى أيضاً بتعزيز الشبكات والمبادرات والبرامج الإقليمية القائمة.

العرض الذي قدمته السيدة ليوف بولياكوف، المسؤولة الأقدم بالوكالة العامة للموارد الحرجية في أوكرانيا

١٠١- عرضت السيدة بولياكوف الحالة الراهنة لتمويل الغابات في أوكرانيا، مع التركيز على مساهمة قطاع الغابات بشكل خاص. وقالت إن الغطاء الحرجي في أوكرانيا يبلغ ١٥,٩ في المائة؛ وعلى الرغم من هذا المستوى المنخفض نسبياً، تحتل أوكرانيا المركز الثامن بين بلدان الغابات الأوروبية. ويتولى إدارة غابات هذا البلد أكثر من ٥٠ وزارة ووكالة ومنظمة، أكبرها الوكالة العامة للموارد الحرجية. ويأتي تمويل الغابات من الميزانيات الرسمية والمحلية، وعائدات بيع الأخشاب، والمنتجات والخدمات غير الخشبية. وتمثل الميزانيات العامة ما يصل إلى ٣٠ في المائة من النفقات المتعلقة بالغابات، وقد ازدادت بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة. وفي الوقت نفسه انخفضت المعونة الدولية المقدمة لغابات أوكرانيا، من ثلاثة مشاريع ثم إلى خمسة مشاريع طوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ليصل العدد إلى مشروع واحد في عام ٢٠١٢.

العرض الذي قدمه السيد هيرتوس سامسونغون، المنسق الإقليمي، التحالف الدولي للشعوب الأصلية والقبلية للغابات المدارية

١٠٢- قدم السيد سامسونغون عرضاً عن تجارب الشعوب الأصلية مع تمويل الغابات. وسلط الضوء على عدد من العقبات التي تعترض حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على التمويل الخاص بالغابات، بما في ذلك إجراءات التطبيق المعقدة والحاجة إلى التمويل المشترك الذي لا يحصل عليه معظم أصحاب الحيازات الصغيرة. وأوصى بآليات تمويل مصممة لتقديم قروض صغيرة مثل برنامج المنح الصغيرة التابع لمرق البيئة العالمية. وأوضح أيضاً أن من بين التحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية عدم الاعتراف بحقوقهم، والذي أدى في بعض الأحيان إلى إصدار الحكومات لقرارات عن استخدام الغابات دون التشاور مع السكان الذين يعيشون في الغابات وحولها، مثل منح امتيازات بدون التشاور مع السكان الأصليين.

العرض الذي قدمه السيد سيم هوك شو، مسؤول التنسيق للمجموعة الرئيسية للأوساط العلمية والتقنية، رابطة منطقة آسيا والمحيط الهادئ لمؤسسات البحوث الحرجية ١٠٣- تحدث السيد سيم هوك شو عن العقبات الرئيسية وهي ضآلة الاعتراف بالفوائد المتعددة للغابات؛ والأولوية المنخفضة التي تعطى للغابات والحراجة في بعض المنتديات الدولية والإقليمية؛ وإجراءات التطبيق المعقدة والمطولة، وارتفاع تكاليف المعاملات، في حين أن الثغرات الرئيسية في تمويل الغابات على المستوى الدولي تتمثل في البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمساحات الصغيرة التي تحتلها الغابات والأشجار خارج الغابات، وأي ثغرات لا تعالج بصورة كافية. وأوصى بتعزيز وتحسين القدرة على الوصول إلى الأموال؛ وتوسيع نطاق الإدارة المستدامة للغابات/المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها لتتجاوز الغابات المطيرة الاستوائية؛ وتعزيز وتحسين التعاون الإقليمي؛ وتعميم النقاش حول الإدارة المستدامة للغابات؛ والخروج بنتائج متسقة من المنتديات المختلفة المعنية بتمويل الغابات؛ وتعزيز روابط العلوم والسياسات بتمويل الغابات؛ وتحسين القدرة والكفاءة.

١٠٤- وفي أعقاب العروض التي قدمها أعضاء حلقة النقاش، وجهت بعض الأسئلة إلى الأعضاء. وبعد ذلك طرح رئيس الفريق العامل ٢ الأسئلة التالية ودعا المشاركين للمشاركة في مناقشات تفاعلية، مع التركيز على تقديم إجابات لهذه الأسئلة:

١' ما هي الثغرات والعقبات الحرجة بالنسبة لتمويل الإدارة المستدامة للغابات على المستوى الدولي؟

٢' كيف سيؤثر الصندوق الأخضر للمناخ الذي أنشئ مؤخراً والأسواق الطوعية لتبادل الكربون في مستقبل تمويل الإدارة المستدامة للغابات؟ وكيف يمكن استخدام هذه الفرص للاستفادة إلى أقصى حد من تلبية احتياجات تمويل الإدارة المستدامة للغابات؟

٣' كيف يمكن تعزيز آليات التمويل الدولية المتعلقة بالغابات لتلبية احتياجات البلدان في كافة جوانب الإدارة المستدامة للغابات؟

٤' كيف يمكن لصندوق مخصص أو صناديق مخصصة على المستوى الدولي لإدارة المستدامة للغابات تحسين حالة التمويل الراهنة للغابات؟

موجز النقاط الرئيسية

١٠٥- يعكس القسم الثاني أعلاه المقترحات والإجراءات والتوصيات الرئيسية التي خرجت من المناقشات التفاعلية حول الأسئلة أعلاه.

كاف - البند ٤ '٤' القضايا والمقترحات والخيارات الرئيسية الخاصة بتمويل الغابات

الجلسة العامة، ٢١ أيلول/سبتمبر

١٠٦- بناءً على طلب الرئيس المشارك، قدم رئيسا الفريق العامل ١ والفريق العامل ٢ ملخصاً مختصراً في الجلسة العامة للمناقشة التي أجراها الفريقان. وقد أعقب ذلك عرض رسالة بالفيديو من السيدة راشيل كايي نائبة رئيس التنمية المستدامة بالبنك الدولي. وأعقب الرسالة التي عرضت بالفيديو حلقة نقاش عن الإجراءات والخيارات الخاصة بتمويل الغابات في المستقبل.

الخطاب الرئيسي

١٠٧- دعا الرئيس المشارك الاجتماع لمتابعة الخطاب الرئيسي المسجل بالفيديو عن موضوع "الغابات عبر القطاعات" للسيدة كايي.

١٠٨- لاحظت السيدة كايي أن قضايا التمويل متشابهة على نقاط القطاعات. وقالت إنه يمكن تمويل الإدارة المستدامة للغابات عن طريق الأموال العامة وحدها. وهناك فرص لتمويل الغابات إذا تحسنت كفاءة وفاعلية التمويل العام عن طريق دعم مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة وموجهة لتقديم الخدمات؛ ومن المهم النظر إلى الطريقة التي يتشكل بها التمويل خارج قطاع الغابات، واعتماد سياسات ذكية من شأنها أن تجتذب استثمارات خاصة جيدة على المدى الطويل. وكان عمل البنك الدولي في مجال التمويل العام يهدف إلى تعزيز حوكمة تمويل الغابات عن طريق زيادة شفافية تحصيل العائدات، وتحسين إدارة الإنفاق العام، وترشيد تخصيص الامتيازات الحرجية.

حلقة نقاش عن الإجراءات والخيارات الخاصة بتمويل الغابات

العرض الذي قدمته السيدة جان مكالبين

١٠٩- لاحظت السيدة مكالبين في العرض الذي قدمته أن العالم قد تغير بدرجة مثيرة للاهتمام؛ فقد زاد الاهتمام الموجه إلى الغابات بصورة غير عادية على مدى العقدين الماضيين. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، سيتعين على منتدى الأمم المتحدة اتخاذ قرار بشأن مستقبل تمويل الغابات. وشددت على ضرورة تجنب المناقشات البلاغية والنظرية، ولكنها طالبت المشاركين بالتركيز على إيجاد حل لتمويل الغابات يريح كل الأطراف. وأكدت أنه

لا يوجد حل وحيد لتمويل الغابات، وأنه يلزم توليفة من التدابير على جميع المستويات. فتمويل الغابات يعد مسؤولية وطنية للحكومات في المقام الأول، غير أن المساعدة الدولية لا تزال محفزاً هاماً في بلدان كثيرة. ولهذا السبب، من المهم أن تكون هناك نهج ثنائية ومتعددة الأطراف لتمويل الغابات لأن كليهما يقوم بدور حراز في التمويل الدولي على المدى الطويل، بينما يتيحان اتخاذ إجراءات في المدى القريب.

١١٠- وينبغي لخيارات التمويل أن تعالج ثغرات البيانات والثغرات الجغرافية والمواضعية. وبعد أن سلطت الضوء على تأثير الشراكة التعاونية في مجال الغابات بالنسبة لتمويل الغابات، لاحظت أن الشراكة قامت بدور توجيهي رئيسي، وينبغي أن تركز على معالجة ثغرات البيانات، وهو أحد المجالات الرئيسية التي يتطلب تحسينها تمويلاً، وحيثما لا يمكن لمنظمة واحدة بمفردها أن تعمل بصورة فعالة. وتعد احتياجات التمويل حاسمة في البلدان النامية لمعالجة ثغرة البيانات، وينبغي إدراجها في أي خيارات لتمويل الغابات في المستقبل. ولمعالجة الثغرات المواضيعية، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للاعتراف المتكافئ بجميع العناصر المواضيعية السبعة للإدارة المستدامة للغابات حتى يتسنى تحقيق القدرة الكاملة للغابات. وأكدت أنه ينبغي توفير تمويل خاص لمعالجة الثغرات الجغرافية في تمويل الغابات. ورحبت أيضاً بالعرض الذي قدمه البنك الدولي للمساهمة في عمل الشراكة التعاونية في مجال الغابات لتحليل التدفقات المالية على الغابات. وأخيراً، لاحظت السيدة مكالين أنه توجد في صك الغابات لبنات أساسية تعالج الطائفة الكاملة من القضايا المتعلقة بالغابات، بما في ذلك التنوع البيولوجي والكربون. ولهذا السبب، ينبغي أن يكون الصك محور أي خيارات لتمويل الغابات على المستويين الوطني والدولي.

العرض الذي قدمته السيدة بيني ديفيز، المستشارة الحرجية الأقدم، إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة

١١١- سلطت السيدة ديفيز الضوء على الإجراءات ذات الأولوية المتعلقة بتمويل الغابات والتي تؤيدها حكومة المملكة المتحدة، وتتضمن جملة أمور من بينها: استعراض السياسات والاستراتيجية الحرجية، والتمويل بصورة منتظمة؛ وجمع بيانات عن مقدار ما يستثمر سنوياً؛ وتقديم بيانات دقيقة عن حجم تمويل الغابات الذي يقدم بصورة نقدية وغير نقدية؛ والحاجة إلى توضيح مساهمة الغابات في سبل معيشة السكان، والطبيعة، والاقتصاد؛ وتهيئة ظروف تمكينية. وأوضحت أنه لا يوجد حل وحيد لتمويل الغابات، ومن هنا كانت الحاجة إلى استخدام تدابير مختلطة عن طريق الاعتماد على طائفة واسعة من المستثمرين (المصارف، وشركات التأمين وغيرها) والحصول على التمويل الصحيح. واختتمت كلمتها بالتأكيد على ضرورة إعطاء وجه إنساني للغابات وتحسين الحوكمة بغية الحد من المخاطر بالنسبة للمستثمرين.

العرض الذي قدمه السيد أيان غراي

١١٢- أكد السيد غراي على الحاجة إلى تحسين الصورة السياسية للغابات على المستويين الوطني والدولي عن طريق تسليط الضوء على مساهمة الغابات في طائفة واسعة من القطاعات. وهذا سيتطلب تعاون أعضاء الشراكة ومنظمات دولية أخرى في جمع البيانات عن تمويل الغابات والمساهمة التي تقدمها الغابات. وأشار أيضاً إلى أهمية الأدوار المتزايدة للقطاع الخاص والحاجة إلى توسيع صورة ما يشكله القطاع الخاص. فالقطاع الخاص يتضمن أيضاً كيانات القطاع الخاص خارج قطاع الغابات، مثل الزراعة والمياه. وأشار أيضاً إلى ضرورة إدراج الغابات في الخطط الإنمائية الوطنية المعرض والأوسع، بما في ذلك الصحة والمياه والزراعة. وأوضح أن صندوق مرفق البيئة العالمية يركز على استخدام الموارد القائمة بطريقة تحويلية، بما في ذلك استخدام دورة التجديد الخامسة لموارده كمنطلق لتمويل الغابات.

العرض الذي قدمته السيدة إيفا مولر

١١٣- عرضت السيدة مولر منظورات منظمة الأغذية والزراعة عن إجراءات وخيارات مستقبل العمل في مجال تمويل الغابات. وقالت إن هذه المنظمة كانت تركز في السابق على الاستراتيجيات الوطنية لتمويل الغابات. وقد ساهمت المنظمة أيضاً عن طريق دليل الشراكة التعاونية في مجال الغابات والمتعلق بتمويل الغابات، وفي دراسة عام ٢٠١٢ التي أعدها الفريق الاستشاري المعني بالتمويل. وأبلغت الاجتماع بأن إجراءات وخيارات المنظمة في المستقبل ستشمل تحديث دليل الشراكة المتعلق بتمويل الغابات. وعلى المستوى الوطني، سينصب التركيز على معالجة ثغرات التمويل وفقاً لتفويض المنظمة، بما في ذلك عن طريق بناء القدرة، وتقاسم المعرفة. وستعمل المنظمة أيضاً على تعبئة موارد محلية لتمويل الغابات مع التركيز على أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية؛ وإعداد مواد توجيهية وأفضل الممارسات والدروس المستفادة من تمويل الغابات. وعلى المستوى العالمي، ستواصل المنظمة مساهمتها في عمل الفريق الاستشاري المعني بالتمويل التابع للشراكة التعاونية في مجال الغابات (بما في ذلك دليل الشراكة)؛ وتحسين البيانات المتاحة عن المساهمات الاجتماعية والاقتصادية للغابات (سبل المعيشة، والفقر، والأمن الغذائي)؛ وإعداد توجيهات بشأن إنشاء صناديق وطنية للغابات؛ وتشجيع الخطط الخاصة بالدفع مقابل الخدمات؛ وتقاسم المعلومات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة، بما في ذلك التعلم من التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعلى المستوى القطري، ستواصل المنظمة العمل لتحسين إدارة الغابات وتعزيز البرامج الوطنية للغابات؛ وتعزيز القدرة المؤسسية؛ وتقديم المساعدة التقنية للبلدان لكي تحصل على التمويل الدولي (مرفق البيئة العالمية، وتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها)؛ وتحسين الحوكمة عن طريق بناء قدرة أصحاب الشأن من أجل تحسين فرص الحصول على التمويل وتنمية المشاريع؛ ودعم منظمات المنتجين الحرجيين لتحسين فرص الوصول إلى التمويل والاستثمار عن طريق مرفق الغابات والمزارع.

العرض الذي قدمه بيتر دوييز

١١٤- قال السيد دوييز إن بعض التحديات الرئيسية التي ينبغي التصدي لها تشمل كيفية تحفيز استثمارات جديدة في الأشجار والغابات في المستقبل، وكيفية معالجة التجزئة في تمويل الغابات. وأبلغ الاجتماع بأن بعض الإجراءات التي يبحثها البنك الدولي تشمل تبسيط إمكانية الوصول إلى مختلف صناديق الغابات، وتحسين نهج المناظر الطبيعية، نظراً لأن الغابات والأشجار تعد جزءاً لا يتجزأ من المناظر الطبيعية؛ ودعم النظم الخاصة بتعزيز الإدارة المتكاملة للغابات، مثل إصدار الشهادات، وإنشاء مخزونات للأخشاب والألياف من الغابات المزروعة؛ وحماية وإدارة الموائل الحرجية الحرجة؛ وتطوير أسواق الخدمات البيئية، وخاصة حماية التنوع البيولوجي، واحتجاز الكربون؛ ودعم الإصلاح السياسي والمؤسسي.

١١٥- ويعكس القسم ثانياً أعلاه المقترحات والإجراءات والتوصيات الرئيسية التي خرجت من المناقشات التفاعلية مع أعضاء حلقة النقاش.

لام - البند ٥ - الموجز الذي أعده الرئيس المشارك

جلسة عامة، ٢١ أيلول/سبتمبر

١١٦- دعا الرئيس المشارك المشاركين لإبداء تعليقاتهم على القسم ثانياً من الموجز الذي أعده الرئيس المشارك، والذي تناولوا فيه الإجراءات والتوصيات والمقترحات الرئيسية عن تمويل الغابات. وشكر جميع المشاركين الذين أعطيت لهم الكلمة الرئيسيين المشاركين على إعداد الموجز، الذي تناول العناصر الرئيسية للمناقشات التي جرت أثناء اجتماع المبادرة التي تقودها المنظمات، والذي أعد في فترة قصيرة للغاية من الوقت. وأبدى هؤلاء المشاركون أيضاً تعليقاتهم على القسم ثانياً. ودعا الرئيس المشارك المشاركين لتقديم مقترحاتهم عن القسم ثانياً كتابة إلى أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات مع نهاية الجلسة الختامية. وأعلنوا أنهم سيبدلون قصارى جهدهم لإدراج النقاط الإضافية التي أثارها المشاركون في الموجز. ودعا الرئيس المشارك المشاركين أيضاً لتقديم تعليقاتهم، إن وجدت، على القسم ثالثاً من الموجز في موعد غايته ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

إعلان من ممثل الصين

١١٧- أبلغ ممثل الصين الجلسة العامة بأن الصين ستقدم مساهمة مالية للصندوق الاستثماري لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في عام ٢٠١٢ لدعم أنشطة المنتدى وتنفيذ صك الغابات. وأضاف أيضاً أن الصين ستنتظر في استمرار هذه المساهمة في عام ٢٠١٢.

ميم - البند ٦ - الجلسة العامة الختامية

١١٨- وجّه الرئيس المشاركون الشكر في الجلسة الختامية إلى جميع المشاركين على مشاركتهم الإيجابية في المناقشات أثناء الاجتماع. وبعد ذلك أعلن الرئيس المشاركون اختتام اجتماع المبادرة التي تقودها المنظمات.

١١٩- وأثنى السيد روالس كارانزا في كلمته الختامية على المشاركين في الاجتماع لإتاحة تبادل مباشر وصريح للمعارف بشأن كثير من الجوانب المختلفة لتمويل الغابات، مما أتاح لمختلف المشاركين التفاعل والمشاركة في حوار بناء. وشكر السيد روالس المشاركون على التزامهم، وأكد مساهمة هذا الاجتماع في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص المعني بتمويل الغابات والدورة العاشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

١٢٠- واختتم اجتماع المبادرة التي تقودها المنظمات في الساعة ١٧/٣٠ من يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

رابعاً - قائمة الوثائق

- ١ - شروح جدول الأعمال المؤقت
- ٢ - تنظيم العمل
- ٣ - مذكرة مفاهيم
- ٤ - الدراسة التي أعدها الفريق الاستشاري المعني بالتمويل عام ٢٠١٢ عن تمويل الغابات (بالانكليزية)
- ٥ - النقاط الرئيسية والموجز التنفيذي للدراسة التي أعدها الفريق الاستشاري المعني بالتمويل عام ٢٠١٢ عن تمويل الغابات (بالانكليزية والفرنسية والإسبانية)

خامساً - قائمة المشاركين

ترد قائمة المشاركين في الوثيقة E/CN.18/AHG/2013/INF/1، وهي متاحة على الموقع الشبكي

www.un.org/esa/forests/pdf/aheg/aheg2/OLI%20participants%20list.pdf